



الاستراتيجية الوطنية للصحة

٢٠٢٢ – ٢٠١٨

صحتنا
مستقبلنا





حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد القطري

تمهيد

يمثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠٢٢-٢٠١٨ بداية مرحلة جديدة مهمة في رحلة النظام الصحي في قطر.

تتمثل رؤيتنا التي تم رسم ملامحها في إطار استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ في مواصلة البناء على التوسع الكبير الذي تم تحقيقه في خدمات الرعاية الصحية بقطر على مدار السنوات الست الماضية بالإضافة إلى التحسينات التي تم إدخالها على القطاع الصحي والرعاية الصحية المقدمة لجميع سكان دولة قطر.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تتوفر لدينا قوى عاملة من الكوادر المتخصصة عالية التأهيل التي تتميز بالإنتاجية العالية وتتمتع بالطموح لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وتقديم أفضل خدمات الرعاية لسكان دولة قطر.

لقد قطعت دولة قطر شوطاً طويلاً في مضمار الرعاية الصحية. وشهد نظامنا الصحي خلال العقود القليلة الماضية تغيرات سريعة جداً نحو الأفضل. ففي العقد الماضي وحده ازداد عدد المستشفيات الحكومية من خمسة مستشفيات إلى ثلاثة عشر مستشفى وافتتحت ستة مراكز صحية جديدة للرعاية الأولية.

وعلى صعيد آخر، لم تقتصر استثماراتنا على المباني وتنمية القدرات، بل طورنا بشكل كبير جودة الرعاية المقدمة في نظامنا الصحي، وحصلنا على عدد كبير من الاعتمادات الدولية في هذا المجال، فضلاً عن تبني تقنيات علاجية وأنظمة رعاية متقدمة جداً.

وقد وضعنا عدداً من الاستراتيجيات الصحية التي تتقاطع مع الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢، كاستراتيجية الصحة النفسية ومكافحة السرطان وصحة الفم والأسنان والتوحد والصحة العامة حيث توفر كل من هذه الاستراتيجيات إطاراً شاملاً يمكننا الاستناد عليه في تطوير نظامنا الصحي.

قطر دولة طموحة، وينعكس هذا الطموح على النظام الصحي والتطورات التي يحققها. وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بالشكر الجزيل

لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى على رؤيته الحكيمة وتطلعاته الطموحة لمستقبل دولة قطر والتي تجسدت في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وأكدت على أهمية توفير الرعاية الصحية وتعزيز صحة السكان.

إن معظم التقدم الذي حققناه في الآونة الأخيرة يأتي في إطار الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠١٦، ونسعى اليوم للبناء على هذا الزخم لتحديد مسار جديد لتطوير نظامنا الصحي استناداً إلى رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ويكون جزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

يعكس وضع الاستراتيجية الجديدة تحولاً شاملاً في نمط التفكير عبر التركيز على سبع فئات سكانية ذات أولوية وخمس أولويات على مستوى النظام الصحي. ويعكس اختيارنا للفئات السكانية ذات الأولوية حرصنا على الاستثمار في الأجيال الحالية والمقبلة على السواء، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً كالأطفال والأمهات وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

أما فيما يتعلق بالأولويات على مستوى النظام ككل فتركز على استمرارية النظام الصحي بتوفير نظام متكامل حقيقي للرعاية يسعى للحفاظ على العافية ويضمن الحصول على رعاية جيدة التنسيق على المستوى المناسب في بيئة مهنية وأمنة.

وتسترشد جهودنا في هذا الإطار بثلاثة أهداف عامة تتمثل في تحقيق "صحة أفضل، ورعاية أفضل وقيمة أفضل". وسنتبع هذا النهج ثلاثي الأهداف في كل ما نقوم به لتنفيذ أهدافنا الرامية إلى التغيير والتحسين.

في الحقيقة، كان تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢ عملاً جماعياً شاركت فيه مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في قطر من داخل القطاع الصحي ومن قطاعات أخرى ذات صلة. علاوة على ذلك، فقد تم تنقيحها وتحسينها ورفعها بأفكار وآراء عدد كبير من المعنيين بالنظام الصحي، كالعاملين في القطاع الصحي والمنظمات التطوعية ومجموعات المستخدمين كالمريض ومقدمي الرعاية والأسر. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر كل من ساهم في وضع الاستراتيجية التي ما كانت لتبصر النور لولا إسهاماتهم الهامة.

وإنني أتطلع في السنوات المقبلة إلى رؤية ثمار هذا العمل الجماعي والمنسق، وأنا واثقة من أن نجاح تنفيذ الاستراتيجية سيتمكن سكان قطر من التمتع بصحة أفضل والاستفادة من نظام صحي أكثر كفاءة وفعالية.

سعادة الدكتورة حنان محمد الكواري

وزير الصحة العامة



١١	دعوة إلى العمل
١٢	تحديد السياق
٢٠	سبع فئات ذات أولوية
٣٨	خمسة أولويات على مستوى النظام
٥٢	كيف نواصل التقدم؟

دعوة إلى العمل

صحتنا ومستقبلنا. الصحة مسؤولية مشتركة.

تدعو الاستراتيجية إلى:

العمل والتمكين: دعوة إلى العمل معاً من أجل مصلحة البلاد، وصحة المجتمع والأسر والمرضى. دعوة إلى تذكر، أن الصحة حق ومسؤولية في نفس الوقت، وأنها نعمل بالمشراكة مع مقدمي الرعاية الصحية والوزارات والمجتمعات المحلية والمرضى بحيث يشارك الجميع في تحمل المسؤولية.

التعاون والعمل الجماعي: دعوة إلى الاجتماع معاً والعمل معاً مع تبادل الاحترام والثقة لتحسين صحة المجتمع القطري. دعوة إلى تحسين العمل الجماعي داخل النظام الصحي وتعزيز التعاون بين جميع القطاعات بما في ذلك المجتمع.

رعاية صحية تركز على المريض: دعوة إلى التنسيق وتكامل الجهود والموارد والإمكانيات لتزويد المرضى بالرعاية التي يحتاجونها في الوقت المناسب. عندما يصلون إلى أماكن تقديم الخدمات، يعاملون بكرامة وعناية، وعندما يتلقون الرعاية الصحية يتلقونها على يد مهنيين يمتلكون الخبرة والمهارات المناسبة ويعملون بعقلية الفريق ولديهم الحافز لتقديم الأفضل لمرضاهم.

المسؤولية وسلامة المرضى: دعوة إلى تحمل المسؤولية في تقديم مستويات عالية من الرعاية. دعوة إلى تبني ثقافة سلامة المريض وأن تكون الجودة وسلامة المرضى على رأس أولوياتنا في كل شيء نفعله.

القيادة: دعوة إلى كل فرد منا لتولي القيادة بشجاعة وفعل الشيء المناسب لمصلحة الأفراد والمجتمع والنظام الصحي. دعوة إلى إدارة النظام لتمكين القادة من اتخاذ قرارات صعبة عند الحاجة والتصرف وفقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية.

المعلومات: دعوة إلى التركيز الحثيث على استخدام المعلومات المدعّمة بالأدلة للقيام باستثمارات أفضل وتحقيق نتائج صحية أفضل.

التعاطف: دعوة إلى إدراك أنه عندما نقدم الرعاية والخدمات يجب أن نعتبر كل مريض ونعامله كما لو كان فرداً من العائلة ونتخيل كيف يكون شعورنا لو أننا مكانه وانقلبت الأدوار. ويجب أن نتذكر أهمية التواصل وإنشاء علاقات متينة بيننا وبين مرضانا. وفي غمرة التقدم الذي يشهده العالم على صعيد التكنولوجيا والبحوث والمعلوماتية، دعونا لا ننسى المبادئ الإنسانية البسيطة للصحة والرعاية الصحية.



تحديد السياق

السياق الاستراتيجي

شهد النظام الصحي لدولة قطر في العقود الأخيرة مرحلة تحول بالغة الأهمية، حيث أدى نمو الاستثمار في المرافق والخدمات والتكنولوجيات الصحية الجديدة إلى تحويل البنية الأساسية للرعاية الصحية في الدولة، بما يكفل تلبية الاحتياجات الصحية للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

وتعبر ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً. وفي سياق التقدم لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تعبر الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨–٢٠٢٢ عن فترة التطوير المقبلة للقطاع الصحي بوصفها إحدى الاستراتيجيات القطاعية الثماني لاستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢.

وقد وفرت الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١–٢٠١٦ الإطار المرجعي للتقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة من العقد الحالي، والذي تجلّى في تطوير القدرات، وتعزيز الصحة الإلكترونية، واعتماد تقنيات علاج متخصصة وتنفيذ مسارات رعاية عالية الجودة ذات مستوى عالمي.

واستناداً إلى هذه الأسس القوية، تقدم الاستراتيجية الوطنية الجديدة للصحة – ٢٠١٨، ٢٠٢٢ نهجاً جديداً لمواجهة التحديات الصحية في قطر يعكس تحولاً شاملاً في التفكير نحو التركيز على صحة السكان والرعاية المتكاملة.

هناك إدراك عالمي بأن أنظمة المستشفيات يجب أن لا تكتفي بمجرد علاج أعراض الأمراض، بل يجب أن تركز جهودها على الحفاظ على الصحة والوقاية من الأمراض.

ومع توقع استقرار النمو السكاني في دولة قطر حتى نهاية هذا العقد، تتقلص الحاجة إلى الاستمرار على وتيرة النمو السريع في البنية التحتية والقدرات التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتتمثل الأولوية التالية للنظام الصحي في مواءمة الخدمات والموارد القائمة لتناسب احتياجات السكان على أفضل وجه.

وللقيام بذلك على نحو فعال، حددت الاستراتيجية اثنتي عشرة أولوية حتى عام ٢٠٢٢. تنقسم هذه الأولويات إلى سبع فئات سكانية ذات أولوية وخمس أولويات على مستوى النظام الصحي. تركز الأولويات السكانية على احتياجات فئات سكانية محددة في دولة قطر، بينما تركز الأولويات الخمس الأخرى على متطلبات النظام الصحي لتحسين النتائج الصحية للسكان.

وقد تم اختيار الفئات السكانية السبع ذات الأولوية عبر عملية حوار ومشاورات مكثفة على أساس تحقيق أكبر أثر إيجابي ممكن على صحة السكان. وتغطي هذه الفئات طيفاً واسعاً من التركيبة الديمغرافية للمجتمع وتشمل الأمهات والموليد، والأطفال، والمسنين، وأصحاب الحالات المزمنة والحالات النفسية.

إن التركيز على هذه الفئات يتيح وضع أهداف طموحة لتحسين الصحة والرعاية الصحية، ولكن يجب في المقابل أن يكون النظام الصحي قادراً على التغيير والتحسين بسرعة حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف.

ولهذا السبب، تركز هذه الاستراتيجية، إضافة إلى الفئات السكانية السبع ذات الأولوية، على خمس أولويات على مستوى تحسين النظام الصحي عموماً كتعزيز خدمات الرعاية المتكاملة وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، واستخدام البيانات بصورة أكثر فعالية لاتخاذ قرارات صحيحة على مستوى المرضى والخدمات، فضلاً عن الحوكمة والقيادة الفعالة لتنفيذ التغييرات والتحسينات اللازمة.

”صحة محسنة لسكان قطر، وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة من خلال نظام صحي متكامل ...“

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠

ما الذي سنواصل التقدم به من الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١–٢٠١٦

كانت الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١–٢٠١٦ خطوة طموحة تحقق من خلالها تقدم كبير في القطاع الصحي شمل عدداً من الإنجازات الإيجابية التي تدعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وعند اختتامها في ديسمبر ٢٠١٦، كانت قد أدخلت إصلاحات أساسية في قطاع الرعاية الصحية من خلال سبعة أهداف و ٣٨ مشروعاً ومخرجات متميزة تجاوز عددها ٢٠٠، اكتمل إنجازها ضمن الإطار الزمني المحدد لها.

نجحت الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١–٢٠١٦ في تعزيز الحوكمة وتحسين وضع السياسات وتصميم وتنفيذ عدد من المشاريع المعقدة. تتطلع اليوم للبناء على هذه الأسس المتينة ومواصلة العمل الممتاز الذي جرى تنفيذه حتى الآن.

رسخت الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١–٢٠١٦ أسساً جوهرية للمستقبل بوضعها أطراً وخططاً وسياسات مفصلة في سياق كل هدف من أهدافها السبعة التالية:

الهدف ١ نظام رعاية صحية شامل عالمي المستوى

- الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية ٢٠١٣–٢٠١٨: هدفت إلى بناء خدمة رعاية صحية عالمية شاملة ومتكاملة تركز على الفرد وتعمل بالشراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للنهوض بصحتهم وعافيتهم.
- استراتيجية الرعاية المستمرة ٢٠١٥: حددت سلسلة من الخطوات العملية لوضع نظام رعاية مستمرة يتسم بالفعالية والكفاءة مع التركيز على أهمية علاج المرضى في مستوى الرعاية المناسب وبيئة الرعاية المناسبة.
- الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية ٢٠١٣–٢٠١٨:أوضحت الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام متكامل للصحة النفسية يدعمه قانون الصحة النفسية الذي تم اعتماده ويجري تطبيقه حالياً.
- تنظيم خدمات المستشفيات: يشمل وضع معايير إكلينيكية متفق عليها لأربعة مستويات مختلفة من التعقيد عبر جميع الخدمات.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري ٢٠١٦–٢٠٢٢: هدفت إلى إعادة تصميم نموذج رعاية السكري والوقاية منه، بما في ذلك، تعزيز الصحة لضمان تقديم المشورة بشأن نمط الحياة وضمان إتاحة خدمات التوعية والمشورة لمرضى السكري وأولئك المعرضين لخطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني.
- نموذج رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة: وضع مفهوم ونموذج لتقديم خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة في النظام الصحي بما في ذلك معايير لتلك الخدمات.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان ٢٠١١–٢٠١٦، الإطار الوطني للسرطان ٢٠١٧–٢٠٢٢ تم وضع الإطار لتحديد أهداف على المستوى الوطني تتعلق بالتثقيف الصحي والكشف المبكر وعلاج وخدمات السرطان عالية الجودة.
- خريطة طريق الاستراتيجية الوطنية لصحة الفم والأسنان تتضمن مسحاً وطنياً لصحة الفم والأسنان وتوصيات بشأن تحسين صحة الفم والأسنان في قطر ودراسة علمية عن فلورة المياه.
- استراتيجية الصيدليات المجتمعية ٢٠١١–٢٠١٦: وضعت لتعزيز الوصول إلى الصيدليات من خلال شبكة متكاملة من الصيدليات.

الهدف ٢ نظام متكامل للرعاية الصحية
<ul style="list-style-type: none">تطبيق اتفاقيات أداء الخدمات الصحية: وضعت هذه الاتفاقيات لرصد نتائج مؤسسات الرعاية الصحية المتعلقة بالجودة فريق العمل على المبادئ الإرشادية الوطنية للممارسة السريرية ومسارات الرعاية السريرية: تشكل الفريق ووضع ٣٠ مبدأً إرشاديا سريريا والمسارات السريرية ذات الصلة الاستراتيجية الوطنية للصحة الالكترونية وإدارة البيانات الصحية: وضعت لتحديد المعايير ومجموعات البيانات والسياسات والمتطلبات المتعلقة بالصحة الالكترونية

الهدف ٣ الرعاية الصحية الوقائية

• الاستراتيجية الوطنية لتكامل الخدمات المختبرية وتوحيد معاييرها (٢٠١٣–٢٠١٨)

عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز التركيز الوطني على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والكشف المبكر عن الأمراض فضلا عن تعزيز الإدارة الوطنية للصحة العامة، ومن هذه البرامج:

• استراتيجية قطر للصحة العامة ٢٠١٧–٢٠٢٢

• خطة العمل الوطنية للتغذية والنشاط البدني ٢٠١٧–٢٠٢٢

• إطار ونموذج تشغيلي لبرنامج الفحص الوطني (مسودة)

• خطة عمل مكافحة التبغ

الهدف ٤ قوى عاملة قطرية مؤهلة
<ul style="list-style-type: none">الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ الصحية
الهدف ٥ سياسة صحية وطنية
<ul style="list-style-type: none">الخطة الوطنية للقوى العاملة في الرعاية الصحية ٢٠١٤–٢٠٢٢ تتضمن سبع محاور استراتيجية مع إجراءات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، تخطيط قدرات وإمكانات القوى العاملة، تحسين مزيج المهارات، التوظيف والاستبقاء تأسس المجلس القطري للتخصصات الصحية ووضعت الخطة الاستراتيجية الخمسية للمجلس ٢٠١٨–٢٠٢٢ مع التركيز على النمو

الهدف ٦ خدمات فعالة وبتكاليف ميسورة وفق مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية
<ul style="list-style-type: none">المستدام، والتميز والجودة، والشراكة والمشاركة، وضمان التنظيم عالي الأداء وضعت بروتوكولات ترخيص ومعايير اعتماد المنشآت الصحية تطبيق نظام وطني للوصفات الطبية افتتاح مستشفيات ومراكز صحية جديدة، وتوسيع وتحويل الخدمات السريرية الأساسية وضع الخطة الرئيسية لمرافق الرعاية الصحية ٢٠١٣–٢٠٣٣ مع خطة
الهدف ٧ بحوث عالية الجودة
<ul style="list-style-type: none">عمل للسنوات الخمس الأولى وضع نظام لإعداد الموازنات على أساس الأداء ويجري تطبيقه على مراحل ولا يزال دور القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية مجال فرص مهم، وسيشكل اعتباراً رئيسياً في النظام الصحي في المستقبل. تشكيل اللجنة الوطنية لأخلاقيات البحث العلمي تطبيق نموذج مستدام للتسجيل لدى مجلس المراجعة المؤسسية وإرسال البحوث للمراجعة الأخلاقية
<ul style="list-style-type: none">وضع سياسة وطنية للطب الجيني

لماذا نحن بحاجة إلى استراتيجية؟

تقييم الوضع الراهن

يتطور أداء النظام الصحي في دولة قطر اليوم بخطى متسارعة. فمنذ انطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة في عام ٢٠١١، استثمر النظام الصحي بشكل كبير في توسيع تقديم خدمات الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية لها وتحسين قدرات ومهارات القوى العاملة فيها. وأثمر ذلك في تمكن معظم السكان من الحصول على رعاية صحية عالية الجودة والتمتع بحياة جيدة وفق المعايير الإقليمية. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات مهمة في السنوات الأخيرة، لا تزال أمامنا تحديات يجب التغلب عليها.

لمحة عامة عن النظام الصحي في دولة قطر

سكان قطر

• بلغ عدد سكان قطر ٢,٦٢٤ مليون نسمة في سبتمبر ٢٠١٧، يشكل المواطنون القطريون منهم نحو ١٢% والوافدون نحو ٨٦%. وتشكل النساء ٢٥,١% فقط من السكان. وتعود هذه الأغلبية الذكورية إلى أن معظم الوافدين هم من الرجال.

• يبلغ متوسط العمر المتوقع للقطريين ٨٠.٤ سنة، وكانت نسبة السكان بعمر ٦٥ وما فوق في يوليو ٢٠١٧ أقل من ٢% .وعند عمر ٦٥، يتوقع أن تعيش النساء ٢٠,٣ سنة إضافية بينها ١٤.٣ سنة من سنوات العمر الصحية. أما الرجال بعمر ٦٥ فيتوقع أن يعيشوا ١٨,٧ سنة إضافية بينها ١٣.٥ سنة من سنوات العمر الصحية.

• يقدم بعض أصحاب العمل لموظفيهم تأميناً صحياً، ويتمتع بقية السكان بإمكانية الوصول الشامل إلى النظام الصحي الحكومي.

سمات القطاع الصحي في دولة قطر

• في عام ٢٠١٤، بلغت نسبة الإنفاق على الصحة في قطر ٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

• بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة ٨٩,٥% من إجمالي الإنفاق على الصحة في ٢٠١٤.

• يوجد في قطر ٥,٨ ممرضة و٢,٥ طبيب لكل ١,٠٠٠ نسمة.

• وزارة الصحة العامة هي السلطة المسؤولة عن تنظيم الرعاية في دولة قطر ومراقبتها وتقييمها.

• تُقدم خدمات الرعاية الصحية عبر مجموعة من مقدمي الرعاية في القطاعين العام وشبه العام، لكن القطاع العام يسيطر على معظم نشاط الرعاية الصحية في الدولة.

• اعتمد بعض مقدمي الرعاية الصحية في القطاع العام في الأونة الأخيرة نظام معلومات سريرية موحد بهدف تشارك السجلات الطبية الإلكترونية بين جميع مقدمي الرعاية الصحية في القطاع العام.

• افتتحت خمسة مستشفيات جديدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ وأربعة أخرى بدأت تقديم خدماتها في ٢٠١٧ و٢٠١٨.

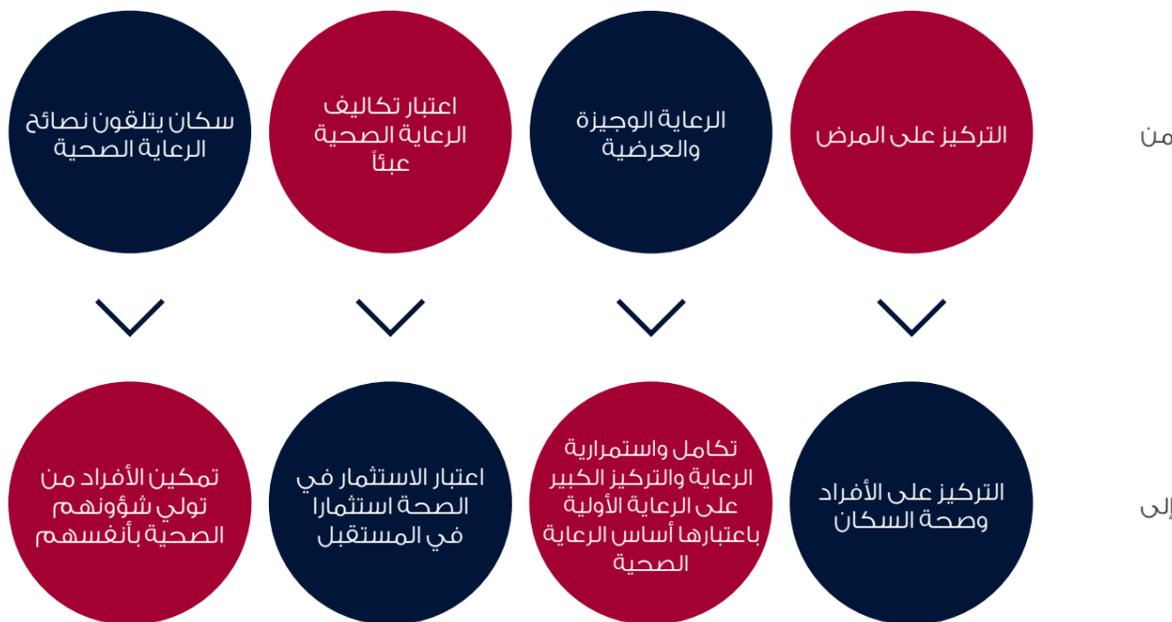
• يتوسع تقديم الرعاية الصحية الأولية بشكل سريع مع افتتاح ستة مراكز صحية جديدة في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦.

• من المقرر إنشاء العديد من المرافق الحكومية اعتباراً من سنة ٢٠١٨ منها ١٣ مرافق رعاية ثانوية ومستشفيات جديدة أو موسعة و١٠ مراكز صحة ومعافاة.

رؤيتنا للصحة

صحتنا، مستقبلينا: "تحسين صحة المجتمع القطري وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة"

تمثل الاستراتيجية تحولاً شاملاً في التفكير، وتتمثل رؤيتنا في ترجمة هذا التحول إلى الواقع العملي للرعاية الصحية في قطر. ويبين الشكل أدناه هذا التحول.



يتطلب هذا التحول التزاماً كبيراً بتخصيص الوقت وتوفير الموارد والعمل في شراكة مع المعنيين بالقطاع الصحي بمن فيهم السكان ومؤسسات الرعاية الصحية والشركات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والإعلام.

التحديات التي تواجهنا

تواجه دولة قطر عدداً من التحديات على مستوى صحة السكان والنظام الصحي، وتساعدنا معرفة هذه التحديات في تركيز جهودنا ومواردنا في المجالات الأكثر احتياجاً.

تقييم الوضع الصحي في دولة قطر



تعزيز الرعاية الأولية باعتبارها نقطة الاتصال الأولى مع النظام الصحي، وربط كل فرد أو أسرة بمركز رعاية صحية أولية معين وفريق يقدم لهم خدمات تناسب حالاتهم.

تقديم الخدمات المناسبة في بيئة الرعاية المناسبة بالاستناد إلى المبادئ الإرشادية للإحالة وإلى مسارات الرعاية والممارسات المدعومة بالأدلة.

توسيع تقديم الخدمات التخصصية في مراكز الرعاية الأولية.

تعزيز تكامل خدمات المستشفيات وكفاءتها وفعاليتها لدى مختلف مقدمي الرعاية.

ترسيخ ثقافة الجودة وسلامة المرضى.

تمكين تشكيل فرق متعددة الاختصاصات ومن مؤسسات متعددة.

تأسيس شبكات رعاية وأساليب عمل جماعي في جميع بيئات ومستويات الرعاية.

تحسين نظم المعلومات والكشف الطبي عن بعد وحلول الصحة الرقمية.

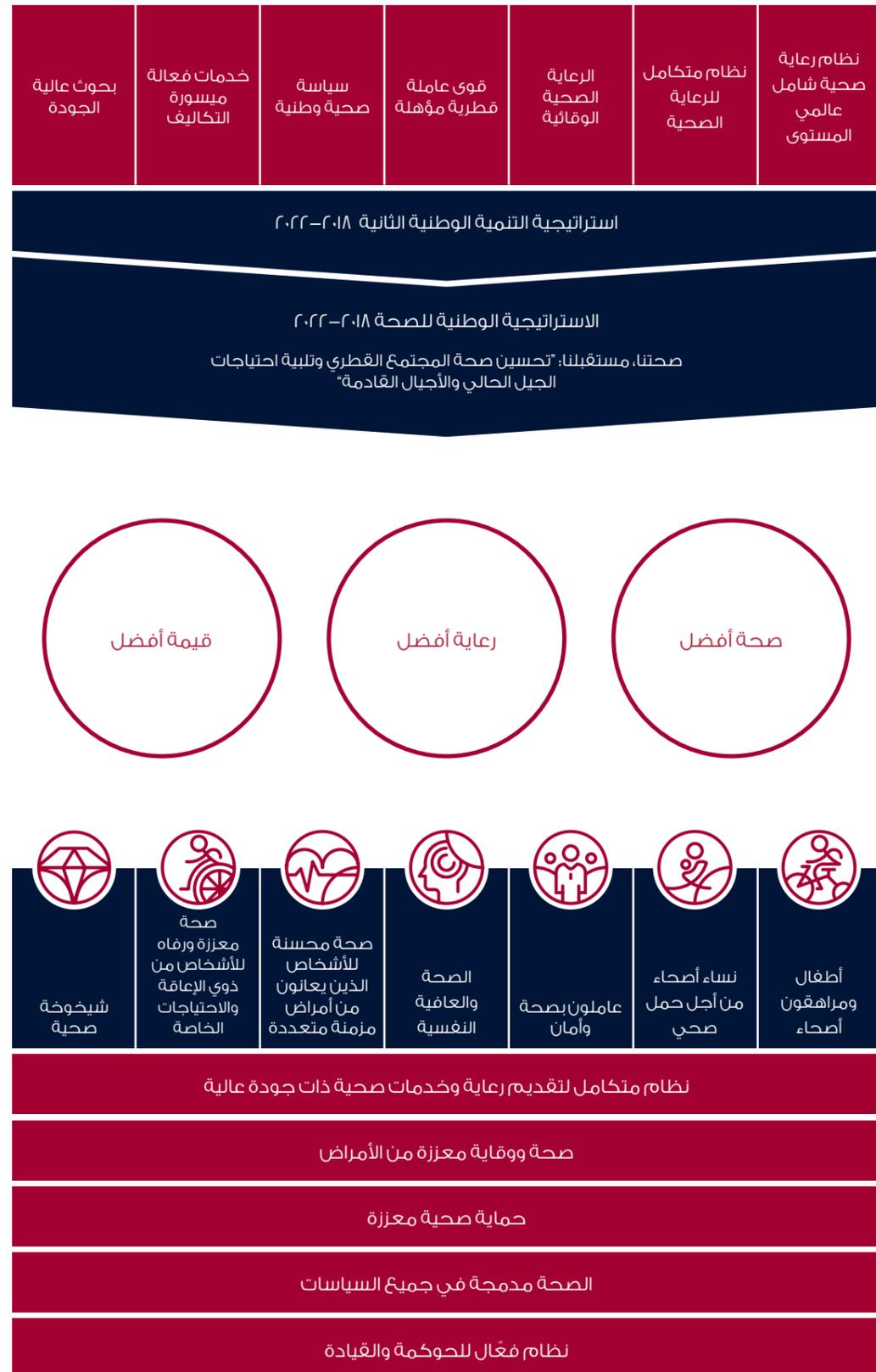
تعزيز النظم والحوافز لدعم نموذج الرعاية.

لضمان تحقيق أهدافنا الوطنية الطموحة وتحسين صحة المجتمع القطري، يجب أن يركز نظامنا الصحي على صحة السكان، بما يتيح تركيزاً أكبر على الوقاية والعافية في المستقبل. ومن العوامل المحورية للنجاح مستقبلاً في تحقيق هذه الأهداف تحسين الحصول على الرعاية وتقديم الخدمات بطريقة متكاملة ومنسقة وتحقيق قيمة أكبر مقابل المال، عبر الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية لتلبية احتياجات السكان ذات الأولوية.

خيارنا: نموذج ونظام الرعاية المتكاملة

يرتكز نموذج الرعاية المستقبلية على المريض ويستفيد من تجارب المرضى ويمكنهم من المشاركة في تحمل مسؤولية رعاية صحتهم، ويعمل النموذج على:

تحسين استمرارية الخدمات والوصول إليها في الوقت المناسب في جميع بيئات ومستويات الرعاية.



السياق الاستراتيجي

الأهداف الثلاثية

الأولويات

صحة أفضل، ورعاية أفضل وقيمة أفضل

الهدف ثلاثي الجوانب، هو نهج عالمي معروف تستند إليه هذه الاستراتيجية على غرار كثير من الاستراتيجيات الصحية الحديثة في العالم. وسيركز النهج المتبع في القطاع الصحي في السنوات المقبلة على رؤية صحة أفضل ورعاية

أفضل وقيمة أفضل، مع ضمان هذه الجوانب الثلاثة في جميع ما نقوم به لتحقيق النتائج المرغوبة. وسنواصل نهج تنفيذ الاستراتيجية مع رؤية صحة أفضل، ورعاية أفضل وقيمة أفضل في إطار تحقيق أجندة التغيير والتحصين. (معهد تحسين الرعاية الصحية ٢٠١٧).

صحة أفضل

تحسين صحة ونوعية حياة سكان قطر من خلال نظام متناسق يعمل بالشراكة مع الأطراف المعنية لتحديد الاحتياجات الصحية للسكان وتلبيتها.

تركز الاستراتيجية على تحسين النتائج الصحية للسكان وتدرك أن الصحة تشمل العافية البدنية والنفسية. صحة أفضل تعني تمتع السكان بحياة صحية مديدة من خلال التركيز على تعزيز الصحة والحد من التعرض لعوامل خطر الأمراض وتشجيع السلوك الصحي. وتتسعى الاستراتيجية إلى تمكين الأفراد من تولي شؤونهم الصحية بأنفسهم من خلال توعيتهم بأنماط الحياة الصحية وإتاحة سبل وصولهم إليها. علاوة على ذلك، ستركز الاستراتيجية على العمل لحماية صحة المجتمع عن طريق التحصين المناسب للقاحات، والوقاية من الأمراض المعدية، والحد من العدوى المقاومة للأدوية المتعددة، وإدارة حالات تفشي الأمراض والأوبئة.

رعاية أفضل

رعاية حقيقية عالية الجودة تركز على المريض متوفرة في مرافق قريبة من المنزل، يسهل الوصول إليها ومقدمة بطريقة منسقة ومتكاملة.

إن تقديم خدمات رعاية صحية فعالة وعالية الجودة ومتاحة لمن يحتاجها في الوقت المناسب يعتبر في صميم أهداف الاستراتيجية. وسيضمن توسيع نطاق الخدمات المقدمة في مراكز الرعاية الأولية ومرافق أقرب إلى أماكن السكن تحسين الوصول إلى الرعاية. ويجب أن تكون الرعاية الأولية محورا أساسيا في نموذج الرعاية على مستوى النظام الصحي وأن تتكامل مع الرعاية الثانوية والثالثية والمجتمعية في تجربة شاملة تركز على المريض. ويضمن النموذج المتكامل لطب الأسرة أن يرتبط الفرد أو الأسرة بواحد أو أكثر من مقدمي الرعاية الأولية بهدف تعزيز تنسيق الرعاية واستمراريتها. وسيكون تشكيل فرق الأخصائيين على أساس حاجة المريض وليس تبعاً للأقسام المؤسسية أو التخصصات الصحية.

قيمة أفضل

تحسين القيمة مقابل الأموال التي تنفق على الرعاية بحيث تسهم بكفاءة وفعالية في تحسين النتائج الصحية للسكان.

تلتزم الاستراتيجية بالسعي المستمر للحصول على قيمة أكبر من استثمارات النظام الصحي، تقاس بالنتائج التي تهتم المرضى والمجتمع. ويعتبر ضمان استخدام الموارد المالية والبشرية والبنى التحتية بكفاءة وفعالية أمراً في غاية الأهمية. ويجب اعتبار الموارد المالية التي يتم إنفاقها على الرعاية الصحية استثماراً يحقق عوائد نوعية وكمية. ويجب اعتبار تحسين كفاءة النظام من الأولويات، كما يجب موازنة أنظمة التمويل والحوافز المالية في جميع مستويات النظام الصحي مع نموذج الرعاية والنتائج المرغوبة.

سبع فئات سكانية ذات أولوية

١- أطفال ومراهقون أصحاء



٢- نساء أصحاء من أجل حمل صحي



٣- عاملون بصحة وأمان



٤- الصحة والعافية النفسية



٥- صحة محسنة للأشخاص الذين يعانون من
أمراض مزمنة متعددة



٦- صحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي
الإعاقة و الاحتياجات الخاصة



٧- شيخوخة صحية



نهج صحة السكان: سبع فئات ذات أولوية

تحقيقاً لرؤيتنا الصحية، يجب ضمان أن تعمل جميع أجزاء النظام الصحي على تطبيق نهج صحة السكان الذي يركز على تحسين صحة المجتمع ككل، وليس فقط على صحة الأفراد، فضلاً عن تقليص أوجه عدم المساواة في الصحة بين المجموعات السكانية.

وسيتيح هذا النهج في المستقبل ازدهار أساليب رعاية أكثر وقائية وأقل تعقيداً وأفضل تنسيقاً وأكثر جدوى في التكلفة.

لقد تم اختيار الفئات السكانية ذات الأولوية على أساس الاحتياجات السكانية والصحية الراهنة للمجتمع القطري، وهي تمثل في الواقع مراحل عمرية مختلفة ومختلفة ووعي أثناء الاختيار أهمية هذه الفئات للمجتمع القطري في المستقبل ومستوى هشاشتها وطلبها على الخدمات.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتناول هذا النهج ويعالج مجموعة متنوعة من العوامل والحالات التي لها تأثير كبير على الصحة كالعمر والجنس والوضع الوظيفي والسكن والسلوك.

إن تصميم الخدمات وتوجيه الدعم على أساس احتياجات الفئات السكانية في إطار أهداف التحسين الطموحة يساعد في بناء منصة للابتكار في الرعاية الصحية، وتتيح معالجة هذه الاحتياجات الفئوية تطبيق تصاميم جديدة لتحديد المشاكل الواقعة خارج بيئة تقديم الرعاية الوجيهة وإيجاد حلول أفضل لها.

الفئات السكانية ذات الأولوية هي:

حددت لكل فئة من الفئات السبع مجموعة محددة من المشاريع.

كما تم تحديد أهداف وطنية خاصة بكل فئة لتحقيقها بحلول ٢٠٢٢. وستتم مراجعة هذه الأهداف وتقييمها سنوياً أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

١. أطفال ومراهقون أصحاء



٢. نساء أصحاء من أجل حمل صحي



٣. عاملون بصحة وأمان



٤. الصحة والعافية النفسية



٥. صحة محسنة للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة



٦. صحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة



٧. شيخوخة صحية



1 - أطفال ومراهقون أصحاء

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنين والمقيمين في دولة قطر الذين تبلغ أعمارهم (٠ - ١٨) سنة.

لماذا التركيز على صحة الأطفال والمراهقين؟

حتى نمنح أطفالنا أفضل فرصة لعيش حياة صحية وكاملة، يجب أن تستند أنماط حياتهم على أسس الصحة الجيدة منذ سن مبكرة. وتتسند منظمة الصحة العالمية على أهمية صحة الطفل، وتقول إن ضمان نمو الأطفال ونمائهم بصورة سوية ينبغي أن يكون شاغلاً رئيسياً لجميع المجتمعات.

وسيثمر التركيز على صحة الأطفال في تحسين نتائجهم الصحية ومساعدتهم على النمو الصحي إلى مرحلة البلوغ، والحفاظ على ازدهار قطر للأجيال القادمة.

ولتحقيق أثر إيجابي على صحة أطفالنا، لا بد من إشراك الأسرة وعدم الاكتفاء بفهمها أهمية العادات الصحية، بل تزويدها بالمعارف الضرورية لإحداث تغييرات صحية.

وحتى نمنح أطفالنا فرصة كاملة لعيش حياة صحية، علينا تعزيز توفير بيئة صحية وأمنة داعمة للعيش والتعلم واللعب.

وعندما يحتاجون إلى الرعاية يجب تقديمها بطريقة متكاملة توفر خدمات عالية الجودة تركز على المريض والأسرة في جميع مستويات الرعاية الصحية.

تقييم الوضع الراهن

الرضاعة الطبيعية: يتغذى ٨,٦% من الأطفال القطريين و٣,٦% من الأطفال غير القطريين بالرضاعة الطبيعية حصراً خلال الأشهر الستة الأولى من عمرهم. وهذا المعدل أدنى بكثير من الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية للرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة وهو ٥٠% كحد أدنى بحلول ٢٠٢٥.

الوزن: ٨,٨% من الذكور القطريين و٥,٥% من الإناث القطريين دون ٢٠ عاماً يعانون من السمنة.

النشاط البدني: هناك محدودية في البيانات المتوفرة عن النشاط البدني لدى الأطفال، لكن بعض الدراسات تخبرنا "أطفال أصحاء و نشيطين" (Active Healthy Kids) لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ يشير إلى أن أطفال قطر لا يحققون المستويات الموصى بها للنشاط البدني.

استهلاك منتجات التبغ: أظهر المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب أن استهلاك التبغ المبلغ عنه ذاتياً في الفئة العمرية ١٣-١٥ سنة بلغ ٥,٧% (٢,٨% بين الذكور و٨,٨% بين الإناث).

معدلات دخول المستشفى: أظهرت بيانات ٢٠١٣ أن الأسباب الرئيسية لدخول الأطفال دون ٥ سنوات إلى المستشفى هي: حالات تنشأ في الفترة المحيطة بالولادة، والأمراض التنفسية، والإصابات والإلتهابات. أما الأسباب الرئيسية لدخول المستشفى عند الفئة العمرية ٥-١٩ سنة فكانت: الإصابات، وأمراض الدورة الدموية والجهاز الهضمي.

تسوس الأسنان: ٨٨% من الأطفال القطريين و٦% من الأطفال غير القطريين بعمر ٦ سنوات لديهم حالات تسوس الأسنان.

التطعيم (اللقاحات): في ٢٠١٥، كان أكثر من ٩١% من الأطفال في السنة الأولى من عمرهم قد حصلوا على جميع اللقاحات الأساسية.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢

- خفض معدل انتشار تسوس الأسنان لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-٤ سنوات بنسبة ٥٪، بحلول عام ٢٠٢٢
- زيادة معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية طيلة الأشهر الستة الأولى من عمر الرضيع بنسبة ٥٪، بحلول عام ٢٠٢٢.
- المحافظة على معدل السمنة لدى الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٨ سنة، بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

- تعزيز السلوك الغذائي السليم وأنماط الحياة الصحية.
- برامج وقائية وعلاجية لتحسين صحة الفم والأسنان لدى الأطفال.
- برنامج وطني شامل متكامل للصحة المدرسية.
- تعزيز الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الستة شهور الأولى من عمر الرضيع.
- وضع نموذج وطني متكامل للرعاية وتقديم الخدمات في مجال طب الأطفال، مع التركيز على استمرارية الرعاية.



حالة دراسية:

المشروع: اعتماد المستشفيات الصديقة للطفل

يتبنى المشروع نهجاً شاملاً لزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية التي يستفيد منها الأطفال والأمهات على حد سواء، وسيتم تحديد الحاجة إلى دعم الأمهات المرضعات من خلال عدد من الأنشطة مثل إنشاء برامج ومرافق وطنية ملائمة للأطفال، وإنشاء شبكات دعم للأمهات الحدد، بما في ذلك خط ساخن يقدم المشورة والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم جلسات تثقيف الأمهات الجدد حول الفوائد الصحية للرضاعة الطبيعية وتوعيتهم بأهميتها.

ومن مؤشرات الأداء لهذا المشروع، قياس نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية طيلة الأشهر الأولى من عمر الرضيع من ٥ أشهر إلى ٥ أشهر.



٢ - نساء أصحاء من أجل حمل صحي

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنات والمقيمات في دولة قطر، ممن هم في سن الإنجاب المحدد بالفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة.

لماذا التركيز على صحة النساء والحمل السليم؟

يؤثر الوضع الصحي للمرأة بشكل كبير على صحة وليدها أثناء الحمل وبعده. فالنساء اللاتي يتمتعن بصحة جيدة لديهن فرصة أكبر للحمل الصحي وإنجاب أطفال أصحاء.

ومن المهم توعية جميع النساء في مرحلة مبكرة من العمر بفهم صحيح بأهمية الحياة الصحية.

ففترة الحمل مهمة جداً، وغذاء الأم ونمط حياتها في تلك الأثناء يؤثران تأثيراً كبيراً على صحة الأم والطفل في آن واحد. ومن المهم جداً للمرأة في هذه الفترة أن تركز على صحتها وعافيتها وأن تحصل على خدمات رعاية عالية الجودة تقدمها فرق متعددة التخصصات في بيئة رعاية منسقة ومتكاملة من أجل تحسين النتائج الصحية الإيجابية للحمل.

وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق إلى أن الاستثمار في صحة وتغذية النساء والأطفال والمراهقين، من خلال تحسين التحصيل التعليمي والمشاركة في القوى العاملة والمساهمات الاجتماعية، يثمر عوائد لا تقل عن ١٠ أضعاف.

ويجب ضمان تمكين النساء من المشاركة في رعاية أنفسهن ورعاية أطفالهن وتوعيتهن بأهمية أنماط الحياة النشطة والصحية وحصولهن على رعاية أمومة عالية الجودة عند الحاجة.

تقييم الوضع الراهن

قياسات الوزن: وجد المسح التدريجي أن ٦٨,٣% من النساء القطريات يعانين من زيادة الوزن (مؤشر كتلة الجسم أكبر من ٢٥ كغ/م^٢) وأن ٤٣,٢% منهن يعانين من السمنة (مؤشر كتلة الجسم أكبر من ٣٠ كغ/م^٢). وهذه المعدلات مرتفعة جداً قياساً ببلدان أخرى. فمعدل انتشار السمنة في الولايات المتحدة ٣٥% وفي سنغافورة ٦,٨%.

التغذية: صرح ٩٠,٤% من النساء بأنهن يتناولن أقل من ٥ حصص من الفواكه والخضار يومياً.

النشاط البدني: ذكر ٨٢,٧% من النساء أنهن لا يمارسن أنشطة بدنية شديدة.

وقد أشارت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجرته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر إلى ما يلي:

• ٧٨% من النساء تم فحصهن على يد طبيب أخصائي أثناء الولادة.

• ٩٢% من النساء القطريات قمن بأربع زيارات رعاية سابقة للولادة أو أكثر.

• ٩٦% من حديثي الولادة خضعوا لفحص طبي بعد الولادة.

معدل وفيات الأمهات: بلغ المعدل الوسطي لوفيات الأمهات ١,٥ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

تحسن بنسبة تزيد عن ٧٥ في مؤشرات صحة المرأة بسن الإنجاب وعافيتها بحلول عام ٢٠٢٢.

ما الذي سننجزه؟

- تمكين النساء من خلال المعرفة والتوعية/محو الأمية الصحية.
- تعزيز السلوك الغذائي السليم وأنماط الحياة الصحية.
- خدمات شاملة ومتكاملة لرعاية الأمومة، يحدد مستويات الرعاية ونطاق الخدمة لكل مؤسسة، ويوضح مسارات الرعاية والمبادئ الإرشادية للإحالة بين المؤسسات الصحية بما في ذلك القطاع الخاص.
- تشريعات تنظم خدمات التلقيح الإصطناعي وخدمات رعاية القبالة.
- تعزيز القدرات في رصد أسباب المضاعفات والأحداث الرئيسية المرتبطة بالحمل والولادة.
- الولادات القيصرية، الحد من معدلاتها وما يترتب عليها من مضاعفات وأمراض ووفيات محتملة

حالة دراسية:

المشروع: تصميم وتنفيذ نموذج لخدمات رعاية الأمومة

لتحسين صحة النساء أثناء الحمل عبر تعزيز فهم ومعالجة الأسباب الأكثر شيوعاً لأمراض الأمومة ومضاعفاتها، يدرك المشروع الحاجة إلى تعزيز تحديد ورصد هذه المشاكل الصحية. وتشمل أنشطة المشروع استعراض عملية الإبلاغ الحالية عن المضاعفات المرتبطة بالأمومة، بما في ذلك في القطاع الخاص، وضمان اتباع نهج موحد على مستوى النظام إزاء أمراض الأمومة ومضاعفاتها.

مؤشرات الأداء للمشروع: نسبة تغطية خدمات الرعاية الصحية لفترة ما قبل الولادة، ونسبة الفحص الطبي للأمهات خلال فترة ما بعد الولادة، ومعدل الولادات القيصرية لكل ١,٠٠٠ مولود حي.



٣ - عاملون بصحة وأمان

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنين والمقيمين المشاركين في قوة العمل.

لماذا التركيز على صحة وأمان العاملين؟

شهدت دولة قطر في السنوات الأخيرة أحد أسرع معدلات النمو السكاني في العالم، جراء استقطابها قوى عاملة من مختلف البلدان والخلفيات للمساهمة في دعم تنمية اقتصاد الدولة. وتقدم هذه القوى العاملة الدعم في قطاعات كثيرة، لكن عدداً كبيراً من العمال غير القطريين يعملون في بناء مشاريع البنية التحتية الكبرى. لهذا السبب، هناك حاجة كبيرة إلى العمل بأسلوب استباقي فعال لإدارة الشؤون الصحية للعمال والموظفين.

فالعاملون الأصحاء أصل من أصول الدولة، ووجودهم أساسى لتحقيق الإنتاجية المجتمعية والتنمية الاقتصادية ولتعزيز النمو الاقتصادي المستمر والمستدام لدولة قطر وتحقيق رؤية ٢٠٣٠، علينا الاهتمام بصحة وعافية عمالنا.

فالعمال الأصحاء بدنياً ونفسياً يركزون على عملهم بشكل أكبر وتكون لديهم ثقة وطاقمة أكبر وقدرة على تعزيز الإنتاجية.

يقضي العاملون جزءاً كبيراً من ساعات يقظتهم في العمل وقد لا يتسع لهم الوقت للاعتناء بصحتهم، ويمكن أن تتعامل برامج العافية في مكان العمل مع عدد من عوامل الخطر التي تسهم معالجتها المبكرة في الوقاية من كثير من الأمراض المزمنة، وبالتالي تحسين صحة المجتمعات وأيضاً تقليل تكاليف الرعاية الصحية.

تسعى الاستراتيجية للعمل مع أصحاب العمل والموظفين لتحسين البيانات وزيادة عدد برامج الصحة المهنية وتعزيز الأنظمة.

تقييم الوضع الراهن

الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١-٢٠١٦، مشروع الصحة المهنية: انطلق المشروع في عام ٢٠١٣ بهدف الحد من الأمراض والإصابات المهنية والوفيات في مكان العمل، وبناء قدرات الصحة المهنية في وزارة الصحة العامة وتحسين جمع البيانات في جميع مستويات النظام الصحي.

السياسات والأنظمة: يجب تعزيز سياسات وأنظمة الصحة المهنية.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

استفادة ٥٥٪ من الجهات الحكومية وشبه الحكومية من برامج الصحة والعافية المهنية، بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سنجزه؟

- فهم أفضل للصحة المهنية في قطر وللمخاطر المهنية.
- تعزيز أنماط الحياة الصحية والنشاط البدني والسلوك الغذائي السليم للموظفين.
- تحسين السلامة وتقليل الإصابات في مكان العمل.
- تحسين قدرات الصحة المهنية في القطاع الصحي.
- تعزيز تشريعات وسياسات الصحة المهنية.

حالة دراسية:



المشروع: وضع وتطبيق سياسة وطنية للصحة والسلامة المهنية في جميع القطاعات

لتعزيز صحة وعافية الموظفين أثناء العمل، سيتم إجراء مراجعة لقانون العمل الحالي لضمان مسؤولية أصحاب العمل عن تعزيز خدمات وبرامج الصحة والعافية المهنية وتقديم حوافز لهم للقيام بذلك. كما سيتم تقديم التدريب والمعلومات لهم بشأن مسؤولياتهم في هذا الشأن ومراقبة امتثالهم. علاوة على ذلك، تشمل أنشطة المشروع وضع بروتوكول ينظم قيام الموظفين بالإبلاغ عن الأخطار المتعلقة بالصحة المهنية.

مؤشرات الأداء للمشروع، نسبة الجهات الحكومية والشبه حكومية التي لديها برامج للصحة والعافية المهنية.



ع - الصحة والعافية النفسية

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنين والمقيمين في دولة قطر ممن تم تشخيص إصابتهم بحالة نفسية مزمنة أو معرضون للإصابة بها في المستقبل.

لماذا التركيز على الصحة والعافية النفسية؟

تمكن الصحة والعافية النفسية الأشخاص من المشاركة بنشاط أكبر في الحياة الاجتماعية والعمل المنتج والإسهام في مجتمعاتهم المحلية.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأهمية الصحة والعافية النفسية الجيدة في حياة السكان وتزويدهم بالدعم المطلوب لضمان حياة صحية وهنيئة.

يشكل عدم تلبية احتياجات الصحة النفسية تحدياً عالمياً. ويتعين على النظم الصحية عموماً الاستجابة بفعالية أكبر لمعالجة عبء الأمراض النفسية، حيث توجد فجوة موثقة بين الحاجة إلى العلاج وتوفيره في جميع أنحاء العالم (منظمة الصحة العالمية). ويواجه الأشخاص المحتاجون إلى رعاية نفسية في جميع أنحاء العالم عوائق في الحصول على الرعاية وعلى نوعية حياة جيدة بسبب المواقف السلبية وسوء الفهم والوصمة والتمييز. وبجانب فشل الكثير منهم في التماس العلاج والحصول على الدعم عند ظهور الأعراض فإن هناك تأثيرات سلبية على جوانب حياتهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للاضطرابات النفسية غير المشخصة أن تترك آثاراً مدمرة على حياة الأشخاص وتحول دون استفادتهم من كامل طاقاتهم.

تتطلع هذه الاستراتيجية للاستفادة من العمل المتميز الذي تحقق فعلاً في السنوات الأخيرة، وتركز على التصدي للمعلومات الخاطئة والمواقف السلبية والوصمة المرتبطة بالمرض النفسي، وتحسين الحصول على خدمات صحة نفسية عالية الجودة في بيئة الرعاية المجتمعية وتحسين البيانات والبحوث التي تمس الحاجة إليها.

تقييم الوضع الراهن

عبء الأمراض النفسية في دولة قطر:

• وجدت دراسة أجريت على ١,٦٦٠ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ سنة، ممن يزورون مراكز الرعاية الصحية الأولية في قطر، أن نحو ٢٥% من البالغين الذين حضروا جلسات استشارات الصحة العامة كان لديهم نوع واحد على الأقل من الاضطرابات النفسية.

• تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية حول انتشار الاكتئاب والاضطرابات النفسية الشائعة الأخرى في العالم إلى أن انتشار اضطرابات الاكتئاب يبلغ ٥,١% وانتشار اضطرابات القلق يبلغ ٤,٢%. وتسهم هذه الاضطرابات بمجموعها في ٤,٢% من إجمالي سنوات العمر المفضية مع العجز.

توفر الخدمات: لا يزال توفر خدمات الصحة النفسية محدوداً في دولة قطر. فلديها، بالمقارنة مع البلدان مرتفعة الدخل، عدد أقل من العيادات النفسية الخارجية، وعدد أقل من الأسرة في مرافق الإقامة النفسية المجتمعية وفي المستشفيات النفسية. لكن يتم حالياً مواصلة تطوير الخدمات في بيئة الرعاية الأولية بما في ذلك إنشاء عيادات دعم نفسي تقدم تدخلات وعلاجات نفسية.

الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠١٨: تهدف إلى تطوير خدمات صحة نفسية شاملة وتحديث بوضوح عن إنشاء نظام متكامل للصحة النفسية يدعمه قانون الصحة النفسية الذي تم اعتماده ويجري تطبيقه حالياً.

التوعية بالصحة النفسية: وجدت دراسة أجرتها وزارة الصحة العامة في عام ٢٠١٥ أن أكثر من نصف المستجيبين (٦٠%) يعتقدون أن عامة الناس «ليس لديهم وعي» أو «لديهم معلومات قليلة فقط» عن قضايا الصحة النفسية (MOPH, ٢٠١٥).



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢

تحسين وصول المستفيدين إلى ٧٤٠٪ من خدمات الصحة النفسية المقدمة على مستوى الرعاية الأولية والمجتمعية، بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

• تحسين البيانات الوبائية والبيئية عن الصحة النفسية للمجتمع القطري بهدف الاسترشاد بها في صياغة سياسات وخطط وخدمات صحة نفسية مدعومة بالأدلة.

• زيادة وعي المجتمع بالأمراض النفسية وخدمات الصحة النفسية والحد من الوصمة المرتبطة بالمرض النفسي.

• زيادة توفير خدمات رعاية صحية نفسية متكاملة وعالية الجودة في بيئات الرعاية المجتمعية وفي مرافق المرضى الداخليين (المستشفيات)، وتوفير عدد كاف ومزيج مهارات مناسب من مهنيي الصحة النفسية لتقديم هذه الخدمات في جميع مرافق الرعاية الصحية.



حالة دراسية:

المشروع: خدمات الصحة النفسية المتكاملة

تركز أنشطة المشروع تركيزاً واضحاً على توحيد المبادئ الإرشادية السريرية لمعالجة الحالات النفسية وتطوير شبكة متكاملة من الخدمات والمسارات المتفق عليها بين جميع مقدمي خدمات الصحة النفسية، وهذا يضمن وضوح الخطوات بالنسبة للمرضى في رحلتهم من التشخيص إلى العلاج. وتتم تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد والجماعات من خلال تطوير خدمات صحة نفسية محددة. وتشمل أنشطة المشروع أيضاً إنشاء خدمات استشارية متخصصة.

مؤشرات الأداء للمشروع: نسبة المرضى النفسيين الذين تلقوا خدمات الرعاية الصحية النفسية على مستوى الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية.



٥ - صحة محسنة للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنين والمقيمين الذين يعانون من مرضين أو أكثر من الأمراض المزمنة في الوقت ذاته، وتعريف الحالة المزمنة بأنها حالة مرضية تستمر سنة أو أكثر وتستدعي عناية طبية مستمرة، وتحد من أنشطة الحياة اليومية وتشمل الحالات المزمنة الأمراض البدنية وكذلك الاضطرابات النفسية والإدراكية.

لماذا التركيز على ذوي الحالات المزمنة المتعددة؟

يتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون حالات مزمنة متعددة في العالم، ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد أعمار السكان، وكذلك إلى ارتفاع معدل انتشار أنماط الحياة غير الصحية كالنخدين، والحمول البدني، والعادات الغذائية السيئة التي تسبب لأصحابها الإصابة بأمراض غير معدية، وتوجد لجميع الأمراض المزمنة تقريبا كأمراض القلب والسرطان والسكري عوامل خطر وعادات وأنماط حياة مشتركة مما يزيد فرص إصابة الشخص بأكثر من نوع من هذه الأمراض المزمنة.

وقد أظهرت دراسة أجريت في مركز مكافحة الأمراض أنه كلما زاد عدد الحالات المزمنة لدى المريض، ازداد خطر الوفاة قبل الأوان، واحتمال دخول المستشفى، والتعرض لأخطاء الأدوية والتفاعلات بسبب كثرة الأدوية، وتكرار الاختبارات، والتضارب في المشورة المقدمة. وتقول وكالة أبحاث وجودة الرعاية الصحية إن أصحاب الحالات المزمنة المتعددة يكبدون النظام الصحي تكاليف كبيرة. فمثلاً، يذهب ٧١% من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في الولايات المتحدة إلى أشخاص يعانون من أكثر من حالة مزمنة.

ولتحسين النتائج الصحية للسكان وزيادة القيمة في نظام الرعاية الصحية، علينا أن نستثمر في هذا الفئة عالية المخاطر ومرتفعة التكلفة بتبني نموذج رعاية منسقة يعزز الرعاية الذاتية، ويحسن جمع البيانات ويساعد في تجنب دخول المستشفى، أو زيارة أقسام الطوارئ دون ضرورة.

ومن الأهمية بمكان تزويد الذين يعانون من حالات مزمنة متعددة بالمعارف والمهارات الضرورية لتولي شؤونهم الصحية بأنفسهم. ومن العوامل الحاسمة أن يدركوا أن اتباع سلوك صحي أمر مهم لتجنب المضاعفات السلبيه ونجاح العلاج.

تقييم الوضع الراهن

تفيد بيانات مؤسسة حمد الطبية بين ١ أبريل ٢٠١٦ و ٣١ مارس ٢٠١٧ بما يلي:

• نحو ١٦% من حالات الدخول في قسم الطوارئ للمرضى الذين يعانون من أكثر من مرض مزمن تمت إعادة إدخالهم في غضون ٢٨ يوماً.

• نحو ٦% من حالات الدخول في قسم الطوارئ كانت لمرضى يعانون من أكثر من حالة مزمنة واحدة.

• بلغ معدل الدخول في قسم الطوارئ للأشخاص بعمر فوق ٦٥ عاماً ممن لديهم أكثر من حالة مزمنة ٧ أضعاف معدل الفئة العمرية ٤٥-٦٥ سنة.

الوفيات: رغم ندرة البيانات عن وفيات أصحاب الحالات المزمنة المتعددة، يمكن الاستدلال عليها من بيانات أمراض مزمنة محددة ومعدلات الإصابة بها. فأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان هي أهم ثلاثة أسباب للوفيات، وهي مسؤولة عن ٢٤% و ١٧% و ٩% من الوفيات على الترتيب. وينطوي السكري بوجه خاص على عدد من المضاعفات والأمراض المترامنة.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان ٢٠١١-٢٠١٦، والإطار الوطني للسرطان ٢٠١٧-٢٠٢٢، تم وضع الإطار لتحديد أهداف على المستوى الوطني تتعلق بالتثقيف الصحي والكشف المبكر وعلاج وخدمات السرطان عالية الجودة.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري ٢٠١٦-٢٠٢٢: وضعت الاستراتيجية لإعادة تصميم نموذج رعاية السكري والوقاية منه، بما في ذلك تعزيز الصحة لضمان تقديم المشورة بشأن نمط الحياة وخدمات التوعية والإرشاد.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

تحسن بنسبة ٧٢٠ في مقياس تمكين المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة، بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

• تحسين البيانات الوبائية عن المصابين بأمراض مزمنة متعددة.

• تمكين المرضى وتحسين السلوك الصحي.

• تحسين تنسيق واستمرارية رعاية المرضى ذوي الحالات الخطرة، خصوصاً عند انتقالهم بين مستويات الرعاية.

• تبني مسارات رعاية ومبادئ إرشادية للعلاج مدعومة بالأدلة تساعد في تجنب حالات تكرار دخول المستشفى وتحسين النتائج الصحية.

حالة دراسية:



المشروع: تعزيز استمرارية الرعاية وتنسيقها

يركز المشروع على تحسين رعاية المرضى الذين يعانون من حالات مزمنة متعددة من خلال تعزيز دور الرعاية الأولية وطب الأسرة، وهذا يشمل ربط كل مريض يعاني من أمراض مزمنة متعددة بطبيب وفريق رعاية أولية يقدمان له خدمات تناسب حالته. ويتم تعزيز استمرارية تقديم الرعاية وتنسيقها من خلال ربط المريض مع منسق رعاية محدد، ويقوم هذا المنسق بدعم المريض في تلبية مجموعة من الاحتياجات كالحصول على الرعاية، وعمليات الإحالة، وحجز المواعيد وإجراءات المتابعة.

مؤشرات الأداء للمشروع، نسبة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة والذين لديهم خطة رعاية تم تحديثها من قبل أخصائي الرعاية الصحية.



٦ - صحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

كيف نحدد هذه الفئة؟

جميع المواطنين والمقيمين الذين ينطبق عليهم تعريف منظمة الصحة العالمية للعجز أو الإعاقة: "مصطلح جامع يغطي مختلف أشكال الاعتلال أو الضلل العضوي، ومحدودية النشاط، والقيود التي تحد من المشاركة" تستخدم هذه الوثيقة مصطلحي "الاحتياجات الخاصة" و"العجز أو الإعاقة" للتعبير عن نفس المفهوم الذي يشمل أي ضعف بدني أو نمائي أو حسي أو سلوكي أو معرفي أو عاطفي يحد من قدرة الشخص على تدبير أموره اليومية بنفسه أو ممارسة النشاطات الاجتماعية والحياتية.

لماذا التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة؟

تؤكد منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة تمثل تحدياً للصحة العامة، وأن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، في جميع أنحاء العالم، يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية والخدمات ذات الصلة لإعادة التأهيل، وكثيراً ما تكون نتائجهم الصحية أسوأ من نتائج الذين لا يعانون من إعاقة. وبالنسبة لكثيرين، تشكل الإعاقة تحدياً على صعيد حقوق الإنسان إذ يعانون من الوصمة والتمييز وعدم المساواة. وقد تُحد الإعاقة أيضاً من تطورهم إذ تتسبب غالباً في انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة حرمانهم من فرص العمل والتعليم، مما يزيد النفقات المتصلة بالإعاقة.

نريد في دولة قطر تحسين النتائج التدموية والصحية لهذه الفئة من السكان إلى أقصى حد بتقديم خدمات صحية واجتماعية تحسن نوعية حياتهم.

وهذا يشمل تعزيز التدخل المبكر، وتحسين فرصهم في الحصول على الرعاية والخدمات، وتطبيق نهج متعدد القطاعات يلبي احتياجاتهم.

وهذا يعني ضرورة أن يوفر النظام الصحي في دولة قطر خدمات رعاية كافية لذوي الاحتياجات الخاصة على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى تحسين مستوى الدعم المقدم للأسرهم ومقدمي الرعاية لهم، فضلاً عن تحسين إمكانية وصولهم إلى المدارس والتقل ضمنها.

تقييم الوضع الراهن

مركز تطوير الطفل في مؤسسة حمد الطبية: قام هذا المركز طوال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ بجمع بيانات أظهرت زيادة عدد الاستشارات من

١٨,٩٩٢ زيارة في عام ٢٠١٥ إلى

٢٤,٠٤٦ زيارة في عام ٢٠١٦.

اضطرابات طيف التوحد: تقدر الخطة الوطنية للتوحد ٢٠١٧-٢٠٢١ عدد الأطفال بعمر ١٨-٠ سنة الذين يعانون من اضطرابات طيف التوحد في قطر بين ٣,٥٠٠ و٥,٠٠٠ استناداً إلى بيانات الانتشار العالمي. ويتم تشخيص اضطرابات توحد لدى نحو ٢٣٠ طفلاً كل سنة.

الخطة الوطنية للتوحد: انطلقت هذه الخطة في عام ٢٠١٧ وهي تسعى إلى تطبيق نموذج رعاية لتحسين الوعي والتعرف المبكر والتشخيص والتدخل والانتقال إلى مرحلة البلوغ.

مركز الشفح: قدم مركز الشفح على مدار عقدين تقريباً خدمات ورعاية شاملة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وعزز أجندة الاحتياجات الخاصة من خلال توفير رعاية عالية الجودة، وزيادة التوعية بقضايا الإعاقة، وإجراء البحوث، وتوفير التدريب المهني.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

بحلول عام ٢٠٢٢ سيتمكن ٧٢٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الصحية التي تلبى احتياجاتهم.



ما الذي سنجزه؟

• فهم أفضل للطابع الوبائي لحالات الإعاقة لدى الأطفال والمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة في قطر.

• تحسين توفير خدمات عالية الجودة لرعاية المعاقين.

• تحسين الدعم المقدم للأسر ولمقدمي الرعاية الرسميين وغير الرسميين.

• توفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى الخدمات الصحية الأساسية.

• تحسين الكشف والتشخيص المبكر.

حالة دراسية:



المشروع: تعزيز وتوسعة خدمات التأهيل وإعادة التأهيل وخدمات التأهيل المجتمعي

تركز أنشطة المشروع توسعة وتعزيز خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بدعم وتلبي احتياجاتهم، إلى جانب تحديد مسارات الرعاية المستمرة التي تربط مستويات الرعاية الأولية والمجتمعية وتلك المتخصصة لتوفير خدمات الرعاية الملائمة ضمن المستوى المحدد.

مؤشرات الأداء للمشروع: نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة المتفاعلين بخدمات إعادة التأهيل المجتمعي أو غيره من الخدمات المجتمعية، إلى جانب نسبة الأشخاص من ذوي الإعاقة ممن تم توفير تقنيات مساعدة لهم لتلبية احتياجاتهم.



٧ - شيخوخة صحية

كيف نحدد هذه الفئة؟

المواطنون والمقيمون بعمر ٦٠ سنة وما فوق.

لماذا التركيز على صحة كبار السن؟

كبار السن مورد ثمين تغفله أحياناً لكنه يساهم إسهاماً مهماً في مجتمعاتنا. إننا نؤكد على كرامة المسنين وضرورة دعم استقلالهم والاستفادة من مساهماتهم في المجتمع.

يتزايد عدد المصابين بالشيخوخة حول العالم، وهو أمر يفرض تحديات ويخلق فرصاً في آن واحد. وهذا يزيد الطلب على الرعاية الصحية الأولية والرعاية طويلة الأجل ويفرض بالتالي حاجة إلى قوة عاملة أكبر عدداً وأفضل تدريباً، كما يعزز ضرورة جعل بيئات تقديم الرعاية أكثر ملاءمة لكبار السن. وهذه الاستثمارات ستمكّن كبار السن من تقديم مساهمات عديدة - ضمن أسرهم، أو في مجتمعاتهم المحلية، أو في المجتمع عموماً.

نريد في دولة قطر أن يتمتع كبار السن بياة أطول وأفضل جودة. فمن دون الصحة الجيدة لن يتمكن أفراد المجتمع من التمتع بسنوات عمرهم الأخيرة.

كما نسعى إلى تحسين الصحة من خلال تهيئة الظروف لكبار السن لزيادة سنوات حياتهم النشطة، والحفاظ على عافيتهم والعيش في منازلهم طالما كان ذلك ممكناً.

ونريد أيضاً ضمان حصولهم على رعاية منسقة ومتكاملة في الوقت المناسب وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات في مجتمعاتهم المحلية.

تقييم الوضع الراهن

اتجاهات الشيخوخة: يبلغ متوسط العمر المتوقع في دولة قطر ٧٧,٩ سنة. وحتى يوليو ٢٠١٧، كانت نسبة الأفراد فوق ٦٥ سنة ٢% من إجمالي السكان. وتشهد قطر اتجاهات شيخوخة مماثلة لاتجاهات بلدان أخرى، ويتوقع أن تزيد نسبة كبار السن فيها. وكلما تقدم السكان في العمر ازداد الطلب على الخدمات الصحية.

سنوات العمر الصحية: عند عمر ٦٥، يتوقع أن تعيش النساء ٢٠,٣ سنة إضافية بينها ١٤,٣ سنة من سنوات العمر الصحية. أما الرجال بعمر ٦٥ فيتوقع أن يعيشوا ١٨,٧ سنة إضافية بينها ١٣,٥ سنة من سنوات العمر الصحية.

الخرف: يعمل منتدى قطر الوطني للجهات المعنية بالخرف، وهو فريق عمل مشكل من عدة مؤسسات، على وضع الخطة الوطنية للخرف.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

زيادة سنوات الحياة الصحية بسنة واحدة، للسكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فما فوق، بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

- تعزيز نشاط واستقلالية السكان بعمر ٦٠ سنة فأكثر وتمكينهم من تحسين نوعية حياتهم وعيش حياة صحية مديدة.
- تحسين سبل التنقل والوصول إلى الخدمات.
- تحسين تنسيق واستمرارية الرعاية في جميع مستويات النظام الصحي وتقديمها عبر مسارات متكاملة وإحالات وخطط رعاية مشتركة.
- تحسين الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل.
- تقديم رعاية منزلية متكاملة ومنسقة.
- تحسين الدعم المقدم للأسر ولمقدمي الرعاية.
- تحسين خدمات رعاية المرضى في مرحلة الاحتضار.



حالة دراسية:

المشروع: تطوير خدمات رعاية منزلية منسقة ومتكاملة على المستوى الوطني

تشمل أنشطة المشروع وضع معايير رعاية منزلية واضحة للخدمات الأولية والمتخصصة، وكذلك الحاجة إلى استخدام التطبيق عن بعد والطلول الصحية الرقمية لدعم التكامل وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية في البيئة المجتمعية. علاوة على ذلك، تشمل الأنشطة إنشاء هيئة واحدة تشرف على الخدمات الموحدة، وقبول الإحالات للرعاية المنزلية، ومن ثم الإحالة إلى خدمات الرعاية المنزلية على مستويات مختلفة استناداً إلى معايير متفق عليها.

مؤشرات الأداء للمشروع: مدة الانتظار للحصول على خدمات العلاج الطبيعي والتأهيلي في العيادات الخارجية للمرضى الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة وما فوق، بالإضافة إلى نسبة مرضى الرعاية المنزلية الذين حضروا إلى أقسام الطوارئ.



خمس أولويات على مستوى النظام

١- نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية



٢- صحة ووقاية معززة من الأمراض



٣- حماية صحية معززة



٤- الصحة مدمجة في جميع السياسات



٥- نظام فعال للحكومة والقيادة



خمس أولويات على مستوى النظام

لتحقيق النتائج المنشودة للفئات السكانية ذات الأولوية ولجميع المواطنين والمقيمين في دولة قطر ، لابد من تقديم الرعاية والخدمات الصحية عبر نظام متكامل يحدد خمس أولويات ويركز على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والاعتلالات الصحية والحماية من المخاطر على الصحة العامة باستخدام نهج الصحة في جميع السياسات.

يجب إدارة النظام بشكل فعال بقيادة وسياسات قوية لضمان توفير أفضل رعاية آمنة وعالية الجودة لمن يحتاجها من خلال نموذج متكامل يركز على الاستمرارية والتنسيق بين جميع مستويات الرعاية. وهذا لا يستدعي فقط تحولاً شاملاً في طريقة التفكير، بل يتطلب منا أيضاً تغيير أساليب عملنا لتحقيق مصلحة المجتمع الذي نخدمه. والأولويات الخمس هي:

حددت لكل أولوية من الأولويات الخمس مجموعة محددة من المشاريع.

كما تم تحديد أهداف وطنية خاصة بكل أولوية لتحقيقها بحلول ٢٠٢٢. وستتم مراجعة هذه الأهداف وتقييمها سنوياً أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

١. نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية



٢. صحة ووقاية معززة من الأمراض



٣. حماية صحية معززة



٤. الصحة مدمجة في جميع السياسات



٥. نظام فعال للحكومة والقيادة



1 - نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية

ماذا يعني نموذج متكامل لتقديم رعاية وخدمات ذات جودة عالية؟

تعرف منظمة الصحة العالمية الرعاية المتكاملة بأنها "إدارة وتقديم الخدمات الصحية بطريقة توفر للعملاء سلسلة متصلة من الخدمات الوقائية والعلاجية وفقاً لاحتياجاتهم، على مر الوقت وفي مستويات مختلفة من النظام الصحي. ويستفيد التعريف ليوضح أن التكامل بالنسبة للمريض يعني خدمات رعاية صحية موحدة وسلسلة يسهل الانتقال فيما بينها. إن وجود نموذج متكامل لتقديم الرعاية والخدمات يوفر خدمات عالية الجودة مدعومة بالأدلة وفق أفضل الممارسات على جميع مستويات النظام الصحي.

لماذا التركيز على هذا المجال؟

يهدف تحسين تكامل الخدمات، سواء بين الخدمات الأولية والمجتمعية، أو بين المستشفيات، أو بين الرعاية الأولية والخدمات التخصصية، إلى تحقيق الفائدة في جميع أبعاد الهدف الثلاثي: صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل.

ويتطلب دعم انتقال المرضى بين مستويات الرعاية والنظام الصحي، ضمان استمرار الرعاية وتعزيزها. فتعزيز الاستمرارية يسمح بوضع خطة رعاية مشتركة موحدة ومنسقة تنفذ بالتعاون بين المهنيين الصحيين. ويساعد تخطيط المسارات بين مختلف المستويات في تقديم الرعاية المناسبة في المكان المناسب على يد المهنيين المناسبين.

ومن العوامل المهمة للنظم الصحية تحقيق التكامل بين جميع مقدمي الرعاية وتعزيز كفاءة الانتقال في النظام الصحي.

فالتكامل يساعد في تجنب التجزئة والتكرار، وفي تعزيز كفاءة استخدام الموارد. كما يحسن النتائج ويقلص العجز وصولاً إلى تحقيق فعالية التكلفة (Marcoux R.M, 2012).

يتطلب التحول من نموذج الرعاية العرضية إلى زيادة التركيز على استمرارية الرعاية وجود رعاية أولية فعالة تشكل الأساس لنظام صحي متكامل وفعال تركز خدماته تركيزاً شاملاً على المرضى. ويؤدي توسيع تقديم خدمات التشخيص والخدمات التخصصية في بيئة الرعاية المجتمعية إلى إضافة قيمة تتمثل في تعزيز الراحة والكفاءة.

ويجب أن تكون الرعاية في جميع نقاط ومستويات النظام الصحي آمنة وعالية الجودة، ويمثل تحديد معايير الجودة ورصد الأداء خطوة بالغة الأهمية لمقدمي الرعاية الصحية والهيئات المنظمة والممولة لها. ويعتبر الطب القائم على الدليل، وسهولة الوصول إلى الرعاية، ومقاييس نتائج المريض وفق إمداته وفعالية التكلفة عوامل تساهم في تعزيز الجودة وسلامة المرضى في نظام الرعاية.

ويتمثل الهدف الأكبر للاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 في تحويل طريقة تقديم الرعاية عبر عمل مشترك وشراكات تضع المريض على رأس أولوياتها في جميع الخدمات الصحية.

تقييم الوضع الراهن

تقديم الرعاية: لا تزال هناك مجالات ومستويات رعاية تتطلب مزيداً من التكامل والاستمرارية وتوحيد وتعزيز كفاءة الانتقال فيما بينها. ولا يزال الطلب المرتفع على بعض مجالات الرعاية يشكل تحدياً أمام حصول المرضى عليها في الوقت المناسب.

نموذج الرعاية الوجيهة: وضعت الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية 2013-2018، وازداد التركيز على الرعاية الصحية الأولية في السنوات الخمس المنصرمة. لكن لا تزال خدمات رعاية الطوارئ والرعاية الثانوية تقدم في حالات كثيرة يمكن علاجها بخدمات الرعاية الأولية، ولا يزال هناك كثير من خدمات الرعاية الثانوية تقدم في المستشفيات رغم إمكانية تقديمها في بيئة الرعاية المجتمعية.

وضعت استراتيجية الرعاية المستمرة في عام 2015 وقضت بوجود تكامل وتنسيق الرعاية المستمرة وبإمكانية تقديم الخدمات التالية في مستويات رعاية أكثر ملاءمة:

- 20% إلى 25% من رعاية الطوارئ.
- 20% من الرعاية المكثفة والرعاية الوجيهة.
- 20% إلى 30% من رعاية المرضى الخارجيين.

الرعاية المستمرة: تزداد الحاجة إلى تقديم خدمات الرعاية المستمرة وضمنها خدمات إعادة التأهيل في جميع مستويات النظام الصحي لدعم رعاية الحالات المعقدة والحالات التي تحتاج رعاية مستمرة.

المبادئ الإرشادية والمسارات السريرية: نشر فريق العمل المعني بالمبادئ الإرشادية الوطنية للممارسة السريرية 30 مبدأ إرشادياً ومساراً سريرياً، لكن هذه المبادئ والمسارات لا تزال غير مطبقة بشكل منهجي ولا يتم رصد الالتزام بتطبيقها.

الصحة الإلكترونية: حقق النظام الصحي في دولة قطر تقدماً كبيراً من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016. ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت تحسين الوصول إلى السجلات الصحية الإلكترونية عبر الإنترنت من خلال تنفيذ نظام المعلومات السريرية في مؤسسة حمد الطبية ومرافق الرعاية الصحية الأولية، وقد سهل ذلك تبادل البيانات الصحية بين مختلف مقدمي الخدمات وساهم في تعزيز تكامل النظام الصحي.



الأهداف الوطنية بحلول 2022:

تحسن بنسبة 10% في انطباعات المرضى عن استمرارية الرعاية الصحية، بحلول عام 2022.



ما الذي سننجزه؟

تحسين وصول المرضى وتقديم الدعم لهم في جميع مستويات النظام الصحي.

- مراكز رعاية صحية أولية يعالج فيها الشخص على يد فريق من المهنيين الصحيين يعرفونه ويعرفون أسرته.
- مسارات رعاية متكاملة تقدمها فرق متعددة التخصصات تعمل معا في بيئات رعاية متعددة في جميع مستويات الرعاية.
- توسيع خدمات التشخيص والخدمات التخصصية المقدمة في بيئة الرعاية المجتمعية.
- الاستخدام المناسب لخدمات الرعاية الثانوية والثالثية في المستشفيات وغرف الطوارئ.
- تحسين تنسيق الرعاية ولاسيما في نقاط الانتقال بين مستويات ومؤسسات الرعاية.
- تحسين تجربة المريض ومشاركته.
- جودة الرعاية وسلامة المرضى في ثقافة جميع مؤسسات الرعاية الصحية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا.

حالة دراسية:



المشروع: ترسيخ خدمات الرعاية الأولية باعتبارها بوابة الدخول الأول والمستمر إلى النظام الصحي لتأمين احتياجات الرعاية الصحية بشكل ملائم باعتماد نموذج الطب الأسري

يركز المشروع بشكل رئيسي على تعزيز الوعي بخدمات الرعاية الصحية الأولية بحيث يعرف المرضى المجموعة الكاملة من الخدمات المقدمة في مرافق الرعاية الأولية. وتهدف أنشطة المشروع أيضا إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات معينة في إطار الرعاية الأولية، بما في ذلك الإجراءات والاختبارات، وتعتبر استمرارية الرعاية أمراً بالغ الأهمية، حيث سيكون لكل مريض مقدم رعاية أولية معين وفريق من المهنيين الصحيين يعرفون حالته ويقدمون له الرعاية التي يحتاجها بطريقة شاملة وتركز على المريض.

مؤشرات الأداء للمشروع، نسبة الأفراد المسجلين في مراكز الرعاية الصحية الأولية ممن تم تخصيص طبيب أسرة لهم.



٢ - صحة ووقاية معززة من الأمراض

ماذا يعني تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض؟

تعرف منظمة الصحة العالمية تعزيز الصحة بأنه عملية تمكين الأشخاص من زيادة مراقبة صحتهم وتحسينها. وتركز الوقاية من الأمراض على استراتيجيات الوقاية للحد من مخاطر نشوء حالات مزمنة أو حالات مرضية أخرى.

لماذا التركيز على هذا المجال؟

تؤكد منظمة الصحة العالمية أن الرعاية الوقائية مجدية التكاليف، وتوفر قيمة تناسب ما ينفق من أموال وتعطي عوائد على الاستثمارات في المديين القريب والبعيد. وتوجد اليوم مجموعة كبيرة من الأدلة على أن معظم نفقات الرعاية الصحية يذهب لعلاج حالات يمكن الوقاية منها إلى حد كبير (كالسكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان والإصابات).

يساعد اتباع نهج تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض في الحد من حدوث وانتشار عوامل الخطر، والأمراض المزمنة، والإعاقات الوظيفية والأمراض الحادة.

ويمكن البشر من عيش حياة أطول وأكثر صحة. نسعى إلى الاستثمار في تعزيز الصحة من خلال تشجيع السلوك ونمط الحياة الصحي، وبرامج الفحص، والكشف المبكر، والوقاية من الأمراض بهدف إشراك الأفراد في تولي شؤونهم الصحية وتمكينهم من تحسين صحتهم، والعيش طويلاً وهم بحالة صحية ومنتجة.

تقييم الوضع الراهن

الأمراض غير المعدية: في عام ٢٠١٥، حدثت ٦٩% من الوفيات بسبب أمراض غير معدية كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري.

مشاكل الوزن: يمكن تصنيف ٧٠% من القطريين في فئتي زيادة الوزن أو السمنة (٢٨,٧% حالات زيادة وزن و٤١,٤% حالات سمنة).

استهلاك منتجات التبغ بين البالغين: ٣١,٩% من الرجال و١,٢% من النساء مدخنون حالياً.

استراتيجية قطر للصحة العامة ٢٠١٧-٢٠٢٢: وضعت لتعزيز التركيز الوطني على تعزيز الصحة والوقاية والكشف المبكر عن الأمراض فضلاً عن تعزيز الإدارة الوطنية للصحة.

الفحص: أطلقت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، استجابة لتوصيات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان، برنامج فحص للثدي والأمعاء بعنوان «الكشف المبكر لصحة»، يهدف إلى تعزيز التثقيف والوعي والكشف المبكر عن السرطان في قطر.

أنشطة تعزيز الصحة: تنفذ مؤسسات القطاعين العام والخاص في قطر مجموعة أنشطة هدفها تعزيز الصحة العامة والسلوك الصحي والتغذية الجيدة ونمط الحياة الصحي، ويشمل ذلك حملات تثقيف وتوعية عامة وبرامج فحوصات صحية دورية لبعض فئات السكان.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

- المحافظة على معدلات السمنة لدى البالغين (١٨+ سنة) بحلول عام ٢٠٢٢.
- خفض معدل استهلاك التبغ بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠٢٢.
- إنجاز ١٠٠% من الدراسات الاستقصائية ذات الأولوية والمتضمنة في الإطار التنظيمي لجمع البيانات بحلول عام ٢٠٢٢.
- إنجاز ١٠٠% من مبادرات تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والمتضمنة في خطة التنمية الوطنية لقطاع الرعاية الصحية بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سنجزه؟

- سلوك صحي وأنماط حياة أكثر صحة.
- الحد من انتشار عوامل الخطر الرئيسية كالسمنة واستهلاك منتجات التبغ.
- تحسين صحة السكان بمن فيهم المصابون بأمراض القلب والسكري والسمنة.
- التحديد المبكر لعوامل الخطر على الصحة.
- التواصل مع السكان برسائل صحية أكثر انساقاً.
- تحسين استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز السلوك الصحي.

حالة دراسية:



المشروع: برامج توعية وتثقيف صحي للمجالات الصحية ذات الأولوية

تشمل أنشطة المشروع، إضافة إلى صياغة فهم متفق عليه للتوعية الصحية، ومراجعة الجهود الحالية لتعزيز الصحة بهدف نهائي هو تنسيق وتوحيد الرسائل والحملات التوعوية والبرامج التثقيفية، ويسعى المشروع إلى التنسيق مع الجهات المعنية في المجتمع لدعم جهود تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، وسينفذ المشروع أنشطة تعزيز الصحة التي تتضمنها الخطة الوطنية الأخرى كاستراتيجية قطر للصحة العامة، واستراتيجية السكري، والسرطان

مؤشرات الأداء للمشروع، نسبة السمنة لدى البالغين، نسبة استهلاك التبغ لدى الأطفال والمراهقين والبالغين، نسبة تحقيق مراحل إعداد الإطار التنظيمي لجمع البيانات، نسبة إنجاز الدراسات الاستقصائية، ونسبة تحقيق مراحل إعداد الإطار التنظيمي لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، ونسبة إنجاز البرامج الوطنية للتوعية والتثقيف الصحي



٣ - حماية صحية معززة

ماذا تعني الحماية الصحية؟

الحماية الصحية عملية مستمرة ومتجاوبة تهدف إلى ضمان العيش والعمل في ظروف صحية فضلاً عن الوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة. وتشمل هذه العملية رصد سلامة وجودة الأغذية والمياه والهواء والبيئة العامة، بالإضافة إلى مواجهة تفشي الأمراض، وغيرها من الحوادث التي قد تهدد الصحة العامة، كالتهرب للمواد الكيميائية الضارة أو الإشعاع.

لماذا التركيز على هذا المجال؟

تتجاوز أنشطة الحماية الصحية حدود الدول حيث تعالج قضايا الأمن والأوبئة والأزمات الإنسانية وتزايد عبء الأمراض غير المعدية. وقد تعهدت دولة قطر بالالتزام باستراتيجية منظمة الصحة العالمية وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (اللوائح الصحية الدولية، ٢٠١٥). وغرض اللوائح الصحية الدولية ونطاقها هو «الوقاية من تفشي الأمراض على الصعيد الدولي والحماية منها ومكافحتها واستجابة الصحة العامة لها بطرق تتناسب مع مخاطر الصحة العامة وتقتصر عليها وتتفادى التدخل بلا داع في حركة النقل والتجارة الدوليتين».

إن زيادة الاستثمار في الحماية الصحية لا تثمر فقط في تحسين صحة السكان وتقليل النتائج الصحية السلبية، بل تساعد أيضاً في السيطرة على الحوادث المحتملة، لاسيما أثناء الفعاليات أو المناسبات واسعة النطاق.

وتعتبر الحماية الصحية أمراً بالغ الأهمية أثناء استعداد قطر لتنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، وهو حدث كبير يحضره حشد كبير من الناس. ويعد وجود خطة وبروتوكولات فعالة للتأهب لحالات الطوارئ ضرورة حاسمة، حيث ستشمل تدابير للوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي.

تقييم الوضع الراهن

وفيات الأمراض المعدية: تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٦,٣% من الوفيات في قطر في عام ٢٠١٥ حدثت بسبب أمراض معدية.

التسمم الغذائي: تم الإبلاغ عن ٤٠٢ حالة تسمم غذائي في عام ٢٠١٤، وهذا انخفاض كبير عن ٢٠١٣، لكنه متسق بشكل عام مع معدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

تلوث الهواء: يعتبر تركيز المواد الجسيمية (PM10) في الدوحة مقارنة بمدن أخرى من أعلى المعدلات في العالم (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦).

إطار الأمراض المعدية: أثمرت جهود مشروع «الوقاية من الأمراض السارية»، وهو أحد مشاريع الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١١-٢٠١٦، عن صياغة إطار للأمراض المعدية.

نظام المراقبة الصحية: واجهت المحاولات السابقة لتنفيذ نظام كشف مبكر للأمراض المعدية ومراقبتها ورصدها صعوبات بسبب عدم توفر البنية التحتية المعلوماتية وضعف التضامير بين الوزارات.

الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها: هناك حالات قليلة، ولكن ملحوظة من الإصابة بأمراض معدية يمكن الوقاية منها كالحصبة والنكاف والحصبة الألمانية والتهاب الكبد A والتهاب الكبد B.

التأهب للطوارئ: وضعت الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ الصحية لكنها لم تطبق بعد على مستوى القطاع



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

تحقيق 7٦٥ من مؤشرات اللوائح الصحية الدولية بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

- قطر مكان آمن للعيش والعمل والزيرة.
- إنشاء نظام فعال للمراقبة والبيانات والإبلاغ عن المخاطر لتعزيز الحماية الصحية بقيادة وزارة الصحة العامة.
- الحد من مقاومة مضادات الميكروبات والملوثات البيئية الخطرة
- تعزيز تشريعات سلامة الغذاء
- تحسين التأهب والاستجابة للطوارئ والكوارث

حالة دراسية:



المشروع: تحسين رصد وتنظيم المخاطر الصحية البيئية

تشمل أنشطة المشروع وضع قاعدة بيانات للصحة البيئية مدعومة بنظام إنذار بالمخاطر وشبكة اتصال للإبلاغ عنها، فضلاً عن إجراء تقييم لمخاطر الصحة البيئية. وتركز الأنشطة أيضاً على نوعية الهواء والماء والجهود الرامية إلى تحسين جمع البيانات والكشف عن المخاطر المثيرة للقلق والإبلاغ عنها. وسيتم تحسين معرفة المهنيين الصحيين بمخاطر الصحة البيئية والأمراض ذات الصلة من خلال أنشطة التوعية.

مؤشر الأداء للمشروع: انخفاض متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة التي يقل قطرها عن ٢,٥ ميكروجرام/م^٣ في المناطق الحضرية.



٤ - الصحة مدمجة في جميع السياسات

ماذا يعني الصحة في جميع السياسات؟

الصحة في جميع السياسات نهج تعاوني بين القطاعات لتحسين الصحة والمساواة في الرعاية الصحية لجميع السكان من خلال مراعاة القضايا والآثار الصحية في جميع عمليات اتخاذ القرار.

لماذا التركيز على هذا المجال؟

تقول منظمة الصحة العالمية إن دمج الصحة في جميع السياسات يساعد في التعامل مع البيئات الاجتماعية والمادية والاقتصادية التي تعتبر عوامل أساسية في تحقيق النتائج الصحية ويزور أوجه عدم المساواة في الصحة.

ويساعد دمج الصحة في جميع السياسات عبر التعاون بين القطاعات في تحديد مجالات الازدواجية بين المؤسسات وتشجيع المناقشات حول أفضل السبل لتقاسم الموارد والحد من التكرار. كما يساعد في وضع مشاريع مجدية التكلفة وسياسات تركز على تعزيز السلوك الصحي والوقاية.

تقييم الوضع الراهن

لا يوجد حتى الآن في قطر سوى عدد محدود من الأمثلة على دمج الصحة في جميع السياسات.

المدن الصحية: أنشأ مجلس قطر للأبنية الخضراء مؤخراً مجموعة العناية بالبنية التحتية الخضراء التي تسعى إلى تطوير البنية التحتية الخضراء وتحسين جودة البيئة عموماً كالحدايق والموائل الطبيعية، فضلاً عن تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية. واستجابة لتوصية رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ بإنشاء مدينة صحية، أعدت المجموعة دليلاً للمدن الصحية يشرح فوائدها وتخطيط وتصميم هذه المدن. وهو موجه للمهنيين في مجال التخطيط الحضري وطلاب المدارس الثانوية والمجتمع المدني لتعزيز التنمية المستدامة. وتمكنت المجموعة عبر هذا الدليل من تعزيز الوعي حول هذا الموضوع وتشجيع تغيير السلوك.

التعاون بين الجهات الحكومية: تعاونت وزارة الصحة العامة مع الوزارات الأخرى في عدد من المشاريع، بعضها اكتمل وبعضها جار حتى الآن. وتتعاون الوزارة مع وزارة البلدية والبيئة في تنفيذ مشروع «الصحة البيئية»، أحد مشاريع الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٦-٢٠٣٠، لرصد وتحديد المصادر الحالية والمحتملة لتلوث الهواء والماء وذلك لضمان ألا تترك أثراً سلبياً على صحة السكان والحد منها. كما تتعاون الوزارة مع وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في جمع بيانات عن عدد الإصابات والوفيات المتعلقة بالصحة المهنية.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

بحلول عام ٢٠٢٢ ستتمكن دولة قطر من خلال اتباع نهج «الصحة في جميع السياسات» من اعتماد مجتمع واحد على الأقل كمدينة صحية من قبل منظمة الصحة العالمية.



ما الذي سنجزه؟

- تنفيذ تقييمات الأثر الصحي بالتعاون بين المؤسسات الحكومية.
- نهج شامل على مستوى الحكومة للوقاية من الإصابات وتحسين التنقل وتعزيز التغذية الصحية وحماية الصحة البيئية.
- نهج المدن الصحية الذي يضمن توفر بيئة تدعم تعزيز الصحة في المدن القطرية.



حالة دراسية:

المشروع: تعزيز وتنفيذ الصحة في جميع السياسات، كنهج مشترك بين قطاعات الدولة في المجالات ذات الأولوية

تتخذ أنشطة المشروع نهجاً شاملاً وتشمل إنشاء قيادة وآلية على مستوى المؤسسات الحكومية مع إقامة شراكات بين القطاعات لضمان برنامج مستدام وواسع الانتشار. كما تحدد الأنشطة المعايير المتفق عليها والرؤية الموحدة لنهج المدن الصحية في قطر، وتحدد المدن القطرية المرشحة لتطبيق هذا النهج.

مؤشرات الأداء للمشروع: عدد الجهات الحكومية التي تلقت تدريبات في تقييم الأثر الصحي، وعدد مذكرات الإحاطة التي تم إنجازها لإجراء تغييرات وتحسينات في السياسات والتشريعات في المجالات ذات الأولوية المشتركة بين القطاعات.



5 - نظام فعّال للحكومة والقيادة

ماذا يعني نظام فعّال للحكومة والقيادة؟

يشير تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة في العالم إلى وجود ستة مكونات لبناء نظام صحي فعّال، جميعها أساسية ويجب أن تعمل معاً بشكل فعال. وهذه المكونات هي تقديم الخدمات الصحية، والقوى العاملة الصحية، ونظم المعلومات الصحية، والحصول على الأدوية الأساسية، وتمويل النظام الصحي، والقيادة والحكومة.

لماذا التركيز على هذا المجال؟

إن وجود نظام صحي قوي وفعال عامل أساسي لتحسين النتائج الصحية وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الصحية الوطنية.

ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية وجود هيكل حوكمة وقيادة فعال لضمان توفير خدمات آمنة وعالية الجودة ونموذج أكثر تكاملاً للرعاية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وقوى عاملة صحية مستجيبة وفعالة، وتحسين دقة المعلومات والبيانات المستخدمة في توجيه السياسات واتخاذ القرار، والاستخدام المدعم بالأدلة للأدوية والأجهزة والمنتجات، وتحسين القيمة والكفاءة.

تقييم الوضع الراهن

الناتج المحلي الإجمالي: أنفقت قطر ٢,٢% من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ على الرعاية الصحية.

الإنفاق الحكومي: بلغ الإنفاق الحكومي على الصحة ٨٩,٥% من إجمالي الإنفاق على الصحة.

القطاع الخاص: بلغت حصة القطاع الخاص ١٤% من مجموع أسرة المرضى الداخليين في عام ٢٠١٤. لا يوجد مؤشر محدد لقياس نشاط خدمات المرضى الخارجيين في القطاع الخاص.

استدامة القوى العاملة: يشكل الوافدون ٦٩% من مجموع الأطباء و٩١% من مجموع الممرضين والممرضات في الدولة. وتوجد في جامعة قطر وكلية طب وايل كورنيل برامج لتخريج أطباء قطريين.

جودة الرعاية: تم اعتماد اتفاقيات أداء الخدمات الصحية كوسيلة لتعزيز المساءلة وتوحيد جودة الرعاية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

المعلومات الصحية: تم إطلاق نظام معلومات تجريبي في عدد من مستشفيات مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وهناك خطط لتعميم هذا النظام على مقدمي الرعاية في القطاع العام.

البحوث: تشكيل اللجنة الوطنية لأخلاقيات البحث العلمي وتطبيق نظام للتسجيل لدى مجلس المراجعة المؤسسية وإرسال البحوث للمراجعة الأخلاقية.

إنتاج الأدوية محلياً: نظراً لارتفاع أسعار الأدوية، اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي آلية لتوحيد أسعار الأدوية تضمن توفر الأدوية للجميع. وتقوم هذه الآلية على ثلاثة عوامل: سعر الاستيراد، وسياسة التسعير للوكيل، وسعر الشركة للدواء.



الأهداف الوطنية بحلول ٢٠٢٢:

ارتفاع مؤشر التغطية الصحية الشاملة بمقدار ٣ نقاط بحلول عام ٢٠٢٢.



ما الذي سننجزه؟

- نظام صحي متكامل وواضح الاتجاه بقيادة قوية من وزارة الصحة العامة.
- تحسين قدرات التخطيط لتلبية الاحتياجات من الخدمات والقوى العاملة والمرافق.
- تحسين جودة الرعاية وس امة المرضى من خلال تعزيز أنظمة المراقبة وبناء قاعدة بيانات قوية.
- توفير عدد كاف من القوى العاملة المؤهلة والمستدامة.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الصحية للسكان.
- تحسين القيمة مقابل المال في الإنفاق على الرعاية الصحية.
- تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية.
- استخدام الأدوية والتقنيات الطبية استخداماً مدعماً بالأدلة ومجدي التكاليف.
- نظام لتقديم حوافز مالية وتأمينية وتنظيمية يهدف دعم نموذج الرعاية وسلامة المرضى.

حالة دراسية:



المشروع: إنشاء قاعدة معارف وطنية تدعمها بنية وطنية لتخزين البيانات (مستودع بيانات) تديرها وزارة الصحة العامة بهدف تعزيز دقة البيانات وتبادلها

تشمل جميع مشاريع الفئات السكانية ذات الأولوية أنشطة لجمع بيانات دقيقة وتحليلها ونشرها. وتشمل أنشطة هذا المشروع إنشاء منصة آمنة تحسن إمكانية الوصول إلى بيانات مترابطة، وتتيح إجراء تحليل ذكي لصحة السكان وتضع إطاراً قانونياً واضحاً لتسهيل الوصول إلى البيانات علاوة على ذلك، سيتم جمع البيانات وتوزيعها على نحو أكثر فعالية في جميع مستويات النظام وبناء القدرات لنشر واستخدام المعلومات الصحية.

مؤشرات الأداء للمشروع: نسبة منشآت الرعاية الصحية المرتبطة بالمنصة الوطنية لتبادل المعلومات الصحية في قطر.



كيف نواصل التقدم؟

لتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بشأن نطاق وحجم التحسينات على النظام والخدمات، لا بد من درجة عالية من القيادة والتنسيق على جميع مستويات النظام الصحي بما في ذلك وضوح المراحل الرئيسية والمسؤوليات، وقد وضعنا خطة تنفيذ خمسية لترتيب أولوية الاحتياجات وتحديد الأنشطة والمسؤوليات في جميع مشاريع الفئات السكانية ذات الأولوية والأولويات على مستوى النظام، كما وضعنا خرائط طريق سنوية مفصلة ذات مجالات تركيز واضحة تحدد الجهات المسؤولة عن المشاريع وتكاليفها ومخرجاتها وأطرها الزمنية وأثارها، وسنحدد النتائج المرغوبة من كل مشروع بشكل واضح يتيح معرفة متى يكون المشروع قد نفذ بنجاح، وستتم مراجعة الخطط وتحديثها بشكل سنوي.

كيف سنعمل؟

تم خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠١٦ وضع عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل وتشكيل عدد من اللجان كان لجميعةها أهداف وأنشطة، وسنواصل العمل مستفيدين من الهياكل القائمة، عند الاقتضاء، لدعم تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وسنعمد نهجاً متناسقاً لتوحيد العمل الجاري في مختلف الاستراتيجيات كاستراتيجية الصحة النفسية واستراتيجية الصحة العامة والإطار الوطني للسرطان والاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري وغيرها. وبغية ضمان عدم تكرار الأنشطة، قمنا بعملية مسح أثناء المراحل الأولى لإعداد الاستراتيجية لمعرفة الأنشطة الجارية والمخططة في الاستراتيجيات الأخرى، وسنأخذها بعين الاعتبار في تنسيق جهود التنفيذ.

وقد وضعنا خطة تنفيذ مفصلة وخرائط طريق سنوية تحتاج إلى مزيد من التعديل في السنوات المقبلة بقيادة وزارة الصحة العامة وبالشراكة مع مؤسسات النظام الصحي. وتتولى الوزارة إدارة تنفيذ البرامج والإشراف عليها وتحقيق التكامل فيما بينها.

زيادة القدرات وترتيب أولوية الموارد

يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية من القطاع الصحي القيام باستثمارات في أولويات استراتيجية جديدة ودعم أساليب عمل جديدة. كما يتطلب قدرات وإمكانيات إضافية في القطاع، وخصوصاً الموارد البشرية، لدعم برنامج إدارة التغيير المطلوب لتحقيق الرؤية والنتائج المحددة في الاستراتيجية، وهذه الاستثمارات شرط أساسي يصعب من دونه تحقيق نتائج الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وإضافة لضرورة توفير موارد جديدة وقدرات أكبر، يجب إعادة ترتيب أولوية الموارد الموجودة في النظام كالموارد المالية والبشرية لدعم تنفيذ مشاريع الاستراتيجية وتحقيق نتائجها المرغوبة.

سنقيم الموارد المتوفرة في النظام ونضمن أنها تدعم التوجه الاستراتيجي المحدد مع تركيز كبير على تحسين القيمة والكفاءة والفعالية، وفي المجالات التي حددنا فيها فجوة واضحة في الموارد، سنعمل عن كثب مع وزارة المالية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لضمان أن تكون هاتان الوزارتان على علم باحتياجاتنا من الموارد الاستراتيجية وسنعاون معهما لتلبية هذه المطالب الأساسية تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

نهجنا في التنفيذ

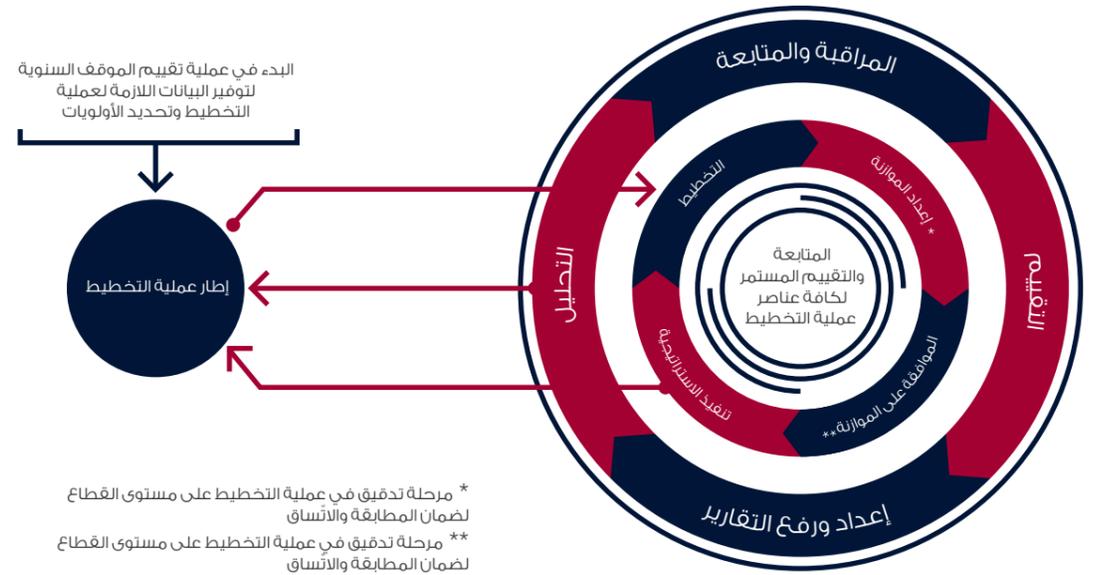
تطمح الاستراتيجية في جوهرها إلى قيام النظام الصحي بتطبيق نهج رعاية أبسط وأفضل تنسيقاً وأكثر كفاءة. سنحقق ذلك بالاستناد في كل ما نقوم به على قاعدة أدلة تضمن الاستفادة المثلى من الموارد المخصصة، كما سنطبق تغييرات صغيرة النطاق بغرض الاختبار والتعلم، وسيتم قياس هذه التغييرات بدقة لضمان تحقق النتائج المرغوبة قبل اتخاذ قرار بتعميم التغيير على نطاق أوسع، وسنستخدم تقنيات تبادل المعرفة لتسريع التعلم الجماعي بهدف ضمان اتساق النهج والقيم في كامل النظام الصحي.

تحويل الاستراتيجية إلى واقع ملموس

تحدد الاستراتيجية اثنتي عشرة أولوية، خضع كل منها لعملية حوار ونقاش مكثفة شارك فيها خبراء متخصصون من مجتمعنا الصحي وقدموا مساهمات متعمقة، ونجدهم عن العملية مجموعة متنوعة من الأنشطة التي اقترحها الخبراء، ثم خضعت الأنشطة المقترحة بدورها إلى تحليل وتمحيص دقيق نتج عنه وضع قائمة شاملة بالأنشطة التي نعتقد أنها تساهم في تحسين صحة المجتمع القطري، وسيجري إدخال هذه الأنشطة إلى دورة تخطيط المشاريع في النظام الصحي ككل، ويبين الرسم التوضيحي كيف سيتم إدراج الاستراتيجية في عمليات التخطيط الاعتيادية.

تحويل الاستراتيجية إلى واقع ملموس

كيف نعزز تحسينات النظام الصحي عبر الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢



المدخلات

- التوجه الاستراتيجي في السنوات الخمس المقبلة (الاستراتيجية الوطنية 2018-2022)
- تدخل المهام ذات الأولوية في خطط العمل كعنصر في عملية التخطيط السنوي

العمليات

- عملية تخطيط سنوي للقطاع ككل
- إعداد موازانات على مستوى المؤسسات
- إقرار الموازانات لبداية التنفيذ
- الإشراف على التنفيذ من قبل المؤسسات القيادية الوطنية والشبكات المنافسة

المخرجات

- مواهمة الخطط السنوية المعتمدة للمؤسسات مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية
- تحقيق الأهداف الصحية (صحة أفضل ورعاية أفضل)
- فعالية استخدام الموارد (قيمة أفضل)

القيادة والحوكمة

إن التحديد الواضح لأدوار القيادة والمسؤوليات عن تنفيذ الاستراتيجية ضرورة أساسية لنجاح التنفيذ. وتسليماً بهذه الضرورة، يسمي وزير الصحة العامة مؤسسات قيادية (أبطال) لقيادة جهود تنفيذ المشاريع ذات الأولوية على مستوى الفئات السكانية وعلى مستوى النظام؛

- يتولى الوكلاء والوكلاء المساعدون التعامل مع وظائف مجالات التركيز على مستوى النظام، وهم مسؤولون عن تقديم البرامج وتنفيذ المشاريع المرتبطة بمجالات التركيز المنوطة بهم إضافة إلى مهامهم ومسؤولياتهم الأخرى.

- أما أجنحة الفئات السكانية ذات الأولوية فيتولاها قادة وطنيون مسؤولون عن تقديم البرامج وتنفيذ المشاريع ذات الصلة. يتم تمكين القادة الوطنيين لدعم التغيير على المستوى السريري وعلى مستوى السياسات. وتشمل مسؤولياتهم توفير المهارات والقيادة اللازمة لضمان تنفيذ المشاريع والإبلاغ عن تقدم التنفيذ. ويكون لهؤلاء القادة دور واضح في هيكل الحوكمة المؤسسية وفي تحديد توجه استراتيجي واضح من حيث المهام والمسائلة.

الحوافز والتمويل

سعيًا لتحقيق طموحاتنا، سنستخدم الوسائل المتاحة في النظام بما في ذلك آليات الترخيص والتسجيل والتنظيم والتمويل. كما سنعمل على الاستفادة بشكل أفضل من النظم والحوافز لتحقيق نموذج الرعاية وتحسين النتائج الصحية للسكان. وسيستخدم هذا النهج على مستوى الأفراد والمؤسسات لضمان تحفيزهم على المساهمة في تحسين النظام الصحي سواء كانوا من مؤسسات الرعاية الصحية أو المهنيين الصحيين أو شركات التأمين أو من عامة الناس. ونهدف إلى تطبيق نموذج تمويل يشمل التأمين الصحي ويدعم نموذج الرعاية المتكاملة الذي اعتمده والتحول الشامل في اتجاهات الرعاية الصحية من العلاج إلى الوقاية.

التواصل والمشاركة

إن تنفيذ هذه الاستراتيجية مهمة كبرى تتطلب تضافر جهود أعداد كبيرة من الأشخاص لتحقيق نتائج مشتركة. ولذلك يعتبر تيسير المشاركة عبر التواصل الفعّال محركاً رئيسياً لجهود التغيير. ويجب في هذا الإطار تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة للتواصل مع الأطراف المعنية كالمجتمع المحلي والمهنيين الصحيين وجهات حكومية أخرى. ومن المهم أثناء التواصل مع هذه المجموعات شرح مبررات التغيير وتوضيح فوائده. وإحراز تقدم في هذا المجال، وضعنا خطة تواصل سيتم تنفيذها لتوجيه الأنشطة الرئيسية اللازمة.

ويعتبر تكرار الرسائل الرئيسية عاملاً مهماً لضمان أن الجميع على اطلاع ويفهمون كيف سيؤثر التغيير عليهم وعلى محيطهم. كما سيتم إعداد رسائل خاصة موجهة لمجموعات محددة حسب الحاجة لتعميق التزام هذه المجموعات بالمشاريع. وسيتم تصميم قنوات تواصل وأساليب لنشر الرسائل تناسب الاحتياجات والأنماط الخاصة لكل مجموعة. ومن الأمثلة على ذلك عقد اجتماعات للبلديات وتنظيم حملات ترويجية للمهنيين الصحيين، ومجموعات نقاش وحملات على وسائل الإعلام الاجتماعي للتواصل مع الجمهور.

إن إنشاء آليات فعالة تمكّن التواصل بالاتجاهين يضمن أننا نستمع بقدر ما نتكلم، وأنها نتجاوب، وأن جهودنا تعكس شواغل الجمهور الذي نقدم خدماتنا له.

قياس الأداء

سترصد وزارة الصحة العامة تنفيذ الاستراتيجية باستخدام مؤشرات محددة. وتساعد هذه المؤشرات في تحديد التقدم المحرز ومعرفة متى نكون قد حققنا النتائج المرغوبة. وقد تم تحديد ثلاثة مستويات من المؤشرات: أهداف على المستوى الوطني، ومؤشرات على مستوى النظام الصحي، ومؤشرات ومراحل رئيسية على مستوى المشروع أو البرنامج. وسنستخدم المستويات الثلاثة لرصد الأداء والإبلاغ عنه بشكل منتظم.

الحوكمة المؤسسية

ينصب التركيز الاستراتيجي الرئيسي لوزارة الصحة العامة على إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويتولى المجلس التنفيذي مسائلة القطاع الصحي عن تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المحددة. والمجلس التنفيذي هو سلطة اتخاذ القرار الرئيسية في جميع الأمور المتعلقة بالاستراتيجية وتتألف عضويته من ممثلين عن وزارة الصحة العامة، ومقدمي الرعاية الصحية في القطاع العام، وكبار المسؤولين التنفيذيين من القطاع الصحي ومستشارين وزاريين.